إسرائيل والمسألة الفلسطينية

الحلّ.. «بقايا» الوقائع الإسرائيلية!

عاطف أبو سيف

مدخل

خلـص تقرير العام الماضي إلى أن المقولات السياسـية الإسـرائيلية، في سـياق «عمليـة التسـوية» مع الفلسـطينيين، انزاحت من خطاب «لا يوجد شـريك» نحو «لا حاجـة لشـريك»، وذلك اعتمـادًا على رؤية أنـه «لا حاجة للحل»، وأن الفلسـطينيين يمكنهـم أخـذ المتاح والمتبقي علـى الأرض، علمًا أن ما هو متـاح، وفق وجهة النظر هذه، وكما يبين التقرير، هو ما تحدده إسرائيل، بمعزل عمّا يريده الفلسطينيون.

فعليًا، لم تعد هناك عملية سـلام، ولم تسـجل جهود تذكر لإعادة إحيائها، بل إن الصراع السياسي وصل أشده في ظل القطيعة مع تلك الجهود؛ مع اصطفاف إدارة دونالد ترامب في خانة إسـرائيل، دون إشـغال نفسـها كثيراً بالتفكير في المحافظة على صورة «الوسـيط» المحايد بين الطرفين كما فعلت الإدارات السـابقة؛ فضلًا عما يمكـن وصفها بحالة «اللاتدخل» من قبل بقية الأطراف الأخرى؛ الأوروبيين تحديدا. ويمكن ملاحظة أنه مع حالة الجمود السياسي تلك، غابت المبادرات إلا في الميدان، إذ شهدت الأوضاع على الأرض، في المقابل، تصعيدًا متواصلا، خصوصا في القدس، التـي أصبحت أميركياً، في الآونة المنظورة على الأقل، خارج إطار التفاهمات عملياً بعد نقل سفارة الولايات المتحدة إليها والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

يسـلط هذا الجزء من التقرير الإسـتراتيجي الضوء على ملف إسـرائيل والمسألة

الفلسطينية من خلال محاولة فهم دينامية العلاقات التي حكمته خلال العام ٢٠١٨، ومحدداتها، وأهم ما اتسمت به، إلى جانب تجلّياتها الميدانية. ويرى التقرير أنه لا ينبغي إغفال المتغيّرات على الساحة الخارجية المحيطة بإسرائيل بوصفها عاملاً حيوياً في تشكيل علاقاتها المباشرة مع الفلسطينيين، ويمكن أن نجد انعكاسات ذلك سواء عند النظر إلى المتغيّرات «السلبيّة» – بالنسبة لإسرائيل – على الساحة الشمالية، أو تلك «الإيجابية» المتّصلة بملف «السلام الإقليمي» عبر التطبيع المباشر مع بعض الدول العربية. بعد ذلك ينظر التقرير في مواقف أركان السياسة الإسرائيلية، خاصة قادة الأحزاب الكبرى، للموضوع الفلسطيني، قبل أن ينتقل لتحليل السياق السياسي للملف الفلسطيني الإسرائيلي على مقلبين: الحراك الخارجي الغائب، وخصوصا المواقف الأميركية؛ والحراك الفلسطيني المضاد.

ثم يقدم التقرير خلاصة عن الوضع الميداني خلال العام الماضي في كل أماكن التماس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، الذي شهد تدهوراً كبيراً هذا العام مع زيادة حدة المواجهات في الضفة الغربية، ووصول اعتداءات المستوطنين بحق المدنيين الفلسطينيين إلى مستويات غير مسبوقة، وظهور مسيرات العودة في غزة وما شكلته من تحديات جديدة ونمط آخر في حالة المواجهة القائمة بين قطاع غزة وإسرائيل. وختاماً يعرض التقرير أهم التصورات الإسرائيلية لمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، ويختم بملاحظات عامة.

تتأثر معالجة إسرائيل للمسألة الفلسطينية بمجموعة من العوامل والتحديات، أحدثها تعزيز التواجد الإيراني في سورية وفرص عودة إيران لتطوير البرنامج النووي بعد إعلان ترامب انسحابه من اتفاق "خمسة زائد واحد".

١. السياق الخارجي المؤثّر على المعالجة الإسرائيلية للملف الفلسطيني

تتأثر معالجة إسرائيل للمسألة الفلسطينية بمجموعة من العوامل والتحديات وبسلم الأولويات التي تحاول العمل وفقه. ويمكن تلخيص أهم العوامل التي تقف على سلم أولويات اسرائيل بالتالي:

إيران: تدعي إسرائيل أن التحديات الإيرانية في العام ٢٠١٨ لأمنها مرتبطة بثلاث قضايا أساسية:

(١) تعزيز التواجد الإيراني في سورية وزيادة نشاط الجيش الإيراني ووحداته هناك؛

(٢) فرص عودة إيران لتطوير البرنامج النووي بعد إعلان ترامب انسحابه من اتفاق «خمسة زائد واحد»؛[١]

(٣) مستقبل النظام الإيراني في ظل الاضطرابات الداخلية التي عصفت بالجمهورية الإسلامية. إضافة لكل ذلك، لا تزال إيران تحاول توطيد نفوذها في المنطقة، من

سورية ولبنان إلى اليمن والبحرين وصولاً إلى غزة.[٢]

سـورية: السـؤال الأبرز في النقاش الإسـرائيلي تركز على مدى صمود سياسة «المعركة بين الحروب»* التي اتبعتها قيادة الأركان منذ ٢٠١٣، وحددت نسـق تدخل إسرائيل العسكري في الجبهة السورية.

حـزب اللـه: لم يعد التهديد متمثلاً بوجود حزب الله فـي لبنان وإمكانية التصعيد معه على تلك الجبهة وحسب؛ بل صار الحديث يدور عن دور حزب الله شمال هضبة الجـولان. ثمـة تخـوف كبير في إسـرائيل، يرتقي لليقين، بأن حزب الله سيسـتخدم منطقة الحدود في هضبة الجولان كساحة تصعيد جديدة ضدها.

روسـيا: رغم الزيارات المتكررة التي قام بها رئيس الوزراء الإسـرائيلي، بنيامين نتنياهو، لموسـكو في أكثر من مناسـبة خلال العام ٢٠١٨، فإن العلاقة مع روسـيا اتسمت بالتوتر بسبب طبيعة الصراع في سورية.

١،١ كيف يتفاعل كل السابق مع السياق الفلسطيني؟

بالقدر الـذي تـراجـع فيه الملف الفلسطيني إسرائيلياً، فإن ضرورة التعامل مع غـزة ظهر بقوة في الخطاب، وانعكس في الممارسة عبر فـتح الـطريـق أمـام وسطاء التهدئة.

تتقاطـع كلّ تلـك المحددات في الجبهات المختلفة مع الجبهة الداخلية الفلسـطينية في أكثر من سياق، حتى في السياق العسكري؛ إذ من غير المؤكد بالنسبة للأوساط الأمنيـة والسياسـية الإسـرائيلية أنـه في حال انـدلاع حرب في الشـمال أن تبقى جبهـة الجنـوب في غزة هادئـة. ثمة ترجيحات بأن الفصائل الفلسـطينية هناك ربما تدفـع إسـرائيل إلى فتح أكثر من جبهة. لذلـك أيضاً، وبالقدر الذي تراجع فيه الملف الفلسطيني إسرائيلياً أمام هذه التحديات والتهديدات، فإن ضرورة التعامل مع غزة ظهر بقوة في الخطاب، وانعكس في الممارسة عبر فتح الطريق أمام وسطاء التهدئة، مصـر وقطر والأمم المتحـدة، لتحريك المياه الراكدة هذا الملف، وذلك قد يكون مردّه، من بين أسـباب كثيرة، إلى سـعي إسرائيل لتحييد غزة عن الجبهات الأخرى. وربما أن التصعيـد المنفـرد في تشـرين الأول الذي قادته الجهاد الإسـلامي، حليفة إيران الأول فلسـطينياً، من دون التنسـيق مع حماس، وإطلاق [٣] صواريخ على تل أبيب في آذار، الـذي تكـرر مرتين في غضون أيام لأول مرة منذ الحرب الأخيرة، وسـط أنباء قـرب التوصـل لاتفاق تهدئة بوسـاطة مصرية، لم يكن إلا إشـارات على أن أطرافاً داخـل القطـاع، وربمـا من ضمـن منظومة حماس، تعـي أن كلفة التهدئة سـتكون انفصال غزة عن جبهات القتال الأخرى، ومن الوارد أن الأسباب التي تدفعها لرفض

* مصطلح اسـتخدم إسـرائيليًا للإشـارة إلى إسـتراتيجية إسـرائيل تجاه الحرب الأهلية في سـورية؛ والقائمة على مبدأ عدم التدخل، مع تنفيذ ضربات جوية محدودة ضد الأهداف التي يمكن أن تخلّ بالميزان العسكري الإستراتيجي القائم على الجبهة الشمالية مع سورية ولبنان.

ذلك، «والتمرّد» عليه عبر هجمات منفردة، قد لا تكون دوافعها «داخلية» بالضرورة.

١،٢ سياقات مساندة

في المقابل، فإن ثمة سياقات مساندة ومشجعة لإسرائيل تدفعها للتعجيل في تحقيق مصالحها الإستراتيجية بعيدة المدى، يمكن اختصارها بالتالي: إدارة أميركية تتقاطع أيديولوجيا وسياسيا مع مؤسسة الحكم في إسرائيل اليوم؛ شرق أوسط ممزق؛ قبول عربي بدأ يخرج شيئًا فشيئًا إلى العلن، وتحول في مواقف بعض الدول من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا.

١،٣ هل تتراجع القضية الفلسطينية مقابل ذلك؟

المؤكد أن كل السياقات السابقة «الإيجابية»، بالنسبة لإسرائيل، تعني أن ثمة تراجعاً في مكانة القضية الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية. ولربّما يعبّر نتنياهو بفجاجة عن ذلك حين يباهي بأن تكنولوجيا إسرائيل أهم لكثير من دول العالم من الفلسطينيين.[٣] ليس وضع إسرائيل ورديا كما يود نتنياهو تسويقه في الواقع، فقد انتقد تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية OECD، مثلاً، البنية التحتية في إسرائيل واعتبرها الأكثر تخلفاً بين الدول الأعضاء، والأكثر فقراً بين دولة المنظمة،[٤] غير أن الدول التي يفترض أنها مساندة للقضية الفلسطينية بحاجة لما تملكه إسرائيل، وهو ما يفاخر به نتنياهو بنفسه أيضاً حين يعزو سعيها وراء التطبيع، كما يقول، إلى البحث عن «علاقات مع القوي».[٥]

غاب الحديث عن العملية السياسية خلال العام ٢٠١٨، سوى فيما يخصّ "صفقة القرن".

٢. الوضع السياسي: لا سلام قولا وفعلاً

غاب الحديث عن العملية السياسية خلال العام ٢٠١٨، سوى فيما يخصّ «صفقة القرن» التي لا يعرف الفلسطينيون عن مصيرها شيئاً. وبينما خفتت الأصوات الداعية إلى الحوار، كان أبرز ما ميز الماضي هو احتداد نبرة الخطاب بين الفلسطينيين وإدارة ترامب، لا سيما عشية نقل السفارة الأميركية فعلياً إلى القدس، إذ اعتبر الفلسطينيون أن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً؛ بل لا يجوز أن تكون وسيطاً في أي عملية سلام مستقبلية، وبدلاً من ذلك دعوا إلى إطار مرجعي دولي واسع تكون واشنطن طرفاً فيه، لكن ليس الطرف المقرر. في المقابل، يكاد لا يمر شهر دون تغريدات أميركية فلسطينية متبادلة تحمل اتهامات بتعطيل عملية السلام،[٦] وصلت حدّ التحريض على القيادة الفلسطينية من بعض مستشاري ترامب ومبعوثيه.

كان نقل السفارة في الذكرى السبعين للنكبة القشة التي قصمت ظهر البعير

بالنسبة للفلسطينيين، إلا أنها شكلت بالنسبة لإسرائيل دافعاً قوياً من حليفها الأول؛ فترامب أوفى بوعده ولم يعد الأمر مجرد دعاية انتخابية، وهو ما جعل نتنياهو، خلال افتتاح السفارة الأميركية في القدس، يربط بين وعد بلفور قبل ١٠٠ سنة ووعد ترامب، وأعاد ترديد عبارة الجنود المحتلين «جبل الهيكل بات بأيدينا».[٧]

لم تكتف إدارة ترامب بنقل السفارة، بل عملت على محاربة السلطة وتفكيك مفاصل القضية الفلسطينية في أكثر من اتجاه؛ فقد بدأت بالسعي لوقف عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لضرب قضية اللاجئين، وبالتالي إقصاء أهم عنصر في الصراع من دائرة البحث، تمثل ذلك في وقف الولايات المتحدة دفع مساهمتها في موازنة «الأونروا»، الأمر الذي هدد بوقف أعمال الوكالة لولا الجهود الحثيثة التي بذلتها جهات عدة لمنع هذا الانهيار. بموازاة ذلك، قررت إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن الذي كان يعمل بترخيص مؤقت دأب الرؤساء الأميركيون في السابق على تجديده سنوياً. كما أوقفت كافة أشكال الدعم المالي للسلطة الفلسطينية فيما اعتبر حرباً مفتوحة على القيادة الفلسطينية التي ردت بوقف كافة أشكال التواصل مع الإدارة الأميركية وقطع العلاقات معها.

سعت الإدارة الأميركية، كذلك، إلى تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة بعنوان «أنشطة حماس والفصائل في غزة» يجرم الفصائل الفلسطينية ويعتبر ما تقوم به «أعمالاً إرهابية»، ويدينها «لإطلاق الصواريخ بصورة متكررة على إسرائيل، وللتحريض على العنف بما يعرض المدنيين للخطر».[٨] وفشل مشروع القرار في الحصول على أغلبية الثلثين فيما اعتبر انتصاراً للدبلوماسية الفلسطينية المضادة التي رأت فيه جزءاً من معركة ترامب ضد الفلسطينيين.

الشيء الوحيد الذي يجري الحديث عنه بوصفه – تجاوزاً – «محركاً» للمياه الراكدة، هو صفقة القرن؛ الكثير يدور وراء كواليس تلك الصفقة؛ لكنه الكثير الذي لا يخبر بشيء مؤكد، ويبقى غامضاً في معظم فصوله؛ رغم أن الرئيس محمود عباس أبان عن اطلاع تام على حيثيّات الصفقة حين رفضها جملة وتفصيلاً ووصفها بـ»صفعة القرن»؛ ورغم أن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات فصّل بنودها الكاملة في تقرير نشر على وسائل الإعلام ولم ينفِه.[٩] غير أن ذلك كلّه لم يكن إلا حينما كانت الصفقة لا تزال بعد في مراحلها الأولى، قبل تأجيل الإعلان عنها أميركياً لأسباب أشيع في حينها بأنها ترتبط بعدم قدرة الولايات المتّحدة على تسويقها عربياً، بينما لا تزال المآلات التي وصلت إليها الصفقة بعد ذلك مجهولة إلى حد بعيد، ما عدا أنها لا تتحدث حتماً عن دولة فلسطينية وفق «براديم» حل الدولتين

لم تكتف إدارة ترامب بنقل السفارة، بل عملت على محاربة السلطة وتفكيك مفاصل القضية الفلسطينية في أكثر من اتجاه.

سعت الإدارة الأميركية، إلى تمرير مشروع قرار في الجمعية العامة بعنوان "أنشطة حماس والفصائل في غزة" يجرم الفصائل الفلسطينية، ويعتبر ما تقوم به "أعمالاً إرهابية".

الكلاسـيكي؛ بمعنـى دولة على حـدود الرابع مع حزيران والقدس الشـرقية عاصمة للفلسـطينيين، ومن ثم فهي تنسـف كل أسـاس التصورات الدولية لإنهاء الصراع. كمـا من المؤكد، حتى وإن تحدث بعض المسـؤولين الأميركيـين عن «تعويضات»، أن الصفقة لا تشـكل بأي حال حلاً مقبولاً فلسـطينياً، ولا حتى على أسـاس القرارات الدولية، لقضية اللاجئين.

وكما تشـير بعض التقديرات، فإنه وإن اتفقت حكومة نتنياهو وإدارة ترامب على دولة فلسطينية بلا سيادة ومنزوعة السلاح، مع وجود ثابت للجيش الإسرائيلي على طول نهر الأردن والحدود، وبقاء صلاحيات الأمن القصوى بيد إسـرائيل؛ فالمواقف تتباين فيما يتعلق بالمشروع الاستيطاني، إذ تبدي واشنطن موافقتها على ضم ١٠٪ من الضفة الغربية والكتل الاستيطانية لإسرائيل، فيما يصر نتنياهو على ضم مساحة ١٥٪ من مسـاحة الضفة. ووفق التسريبات غير المؤكدة، وأمام الضغط العربي، فإن الصفقـة المعدلة تشـير إلى «عاصمة مصطنعة» لدولة فلسـطين في ضواحي القدس خارج إطار ٦ كيلومترات مربعة من حدود ١٩٦٧؛ على أن يبقى الوضع على ما هو عليه في البلدة القديمة، مع ضمان حرية العبادة، وربما ضمن رقابة وإشراف دولي. ويضاف إلى ذلك الحديث عن انسـحاب إسـرائيلي تدريجي من المناطق الفلسطينية وفق اتفاق «أوسلو ٢» من دون تحديد موعد نهائي لهذا الانسحاب. وعلى هذا يمكن إعلان دولة «مصطنعة» يعترف العالم بها وطنياً قومياً للشـعب الفلسطيني، ويعترف بإسرائيل وطناً قومياً للشعب اليهودي.[١٠]

تشير بعض التقديرات إلى اتفاق حكومة نتنياهو وإدارة ترامب على دولة فلسطينية بلا سيادة ومنزوعة السلاح، وبقاء صلاحيات الأمن القصوى بيد إسرائيل؛ لكن المواقف تتباين فيما يتعلق بالمشروع الاستيطاني.

ومع الوقت، بدأت تتقاطع تصريحات أميركية مع التسريبات السابقة، بحيث تكرر الحديث عن أن الخطة تتحدث عن دولة على ٩٠٪ من أراضي الضفة، في حين قالت واشـنطن إنها سـتقدم خطة أكثر تفصيلا من مبادرة السـلام العربية. وفيما تحتفظ إسـرائيل ببعض أجزاء القدس الشـرقية تحت سـيادتها؛ يمكن للفلسـطينيين إقامة عاصمة لهم في القدس والسيطرة على بعض الأحياء دون البلدة القديمة. كما رشح أن الخطة تقسـم المسـتوطنات إلى ثلاث مجموعات، الأولى وهي الكتل الاسـتيطانية الكبرى ستضمها إسرائيل إليها، والثانية هي المستوطنات النائية التي لن يُسمح لها بالتوسع، والثالثة هي المستوطنات العشوائية التي سيتوجب إخلاؤها.[١١]

علـى الرغـم من ذلك، يعكس ما يصدر عن ترامب من تصريحات وتغريدات أيضاً عدم اليقين حول الصفقة، فبالنسـبة له ما يتوصل له الطرفان سـيكون «أمراً جيداً» سـواء أكان دولـة واحـدة أم دولتـين؛ ذلـك ما عبّر عنه خـلال لقائه مـع نتنياهو في واشـنطن، حـين أكـد أنه يؤمن بحـل الدولتين وأن ذلـك يبدو ممكناً علـى صعوبته،

مستدركاً: «طالما اتفق الطرفان بالنسبة لي (فالحل وفق) دولة واحدة جيد، دولتين جيد». غير أن ما بدا تأييداً من ترامب لوجود دولة فلسطينية أقلق نتنياهو الذي سرعان ما قال للصحافيين «كل شخص يعرّف الدولة بطريقة مختلفة».[١٢]

مع هذا التوتر، وعلى غير العادة، غاب الدور الأوروبي الذي طالما كان ينشط في ظل غياب الدور الأميركي. وباستثناء الدعوات الخجولة لضبط النفس، اختفى عن الخطاب الأوروبي الحديث عن تفعيل عملية السلام، ولم تظهر مبادرات في الأفق، بينما اكتفى الاتحاد الأوروبي بانتقاد سياسات إسرائيل في الخان الأحمر وفي غزة، دون وجود بوادر لتوجهات سياسية تدفع الوضع العالق إلى الأمام.

غاب الدور الأوروبي الذي طالما كان ينشط في ظل غياب الدور الأميركي، وباستثناء الدعوات الخجولة لضبط النفس، اختفى الحديث عن تفعيل عملية السلام، ولم تظهر أي مبادرات في الأفق.

مع ذلك، فإن إسرائيل كانت ترغب في أن ترى دولاً أوروبية تنقل سفاراتها إلى القدس أسوة بواشنطن، وهو ما لم يحدث فعلياً حتى الآن، على الرغم من أن المجر أظهرت نيّة مبطّنة حيال ذلك حين افتتحت مكتباً تمثيلياً لها في القدس، وعلى الرغم من أن رئيسة الوزراء الرومانية تعهّدت باتخاذ هذه الخطوة التي لا تزال غير قادرة عليها دون موافقة رئيس البلاد. إزاء ذلك، يبقى ما أقدم عليه ترامب في هذا الملف، بالنسبة للأوروبيين، مقلقاً وستكون له تداعيات على فرص السلام.[١٣] وبينما تمسّك الأوروبيون – غرباً – برؤيتهم للسلام في الشرق الأوسط القائم على حل الدولتين؛ أعادت روسيا إعلان رغبتها في التوسط بين الطرفين أكثر من مرة خلال العام، أيضاً من دون طائل.

٣. الأوضاع الميدانية: أعلى نسبة قتل منذ ٢٠١٤

شهد العام ٢٠١٨ ارتفاعاً هو الأعلى منذ العام ٢٠١٤ في عدد الشهداء الفلسطينيين برصاص جيش الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فوفق تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة: قتلت إسرائيل خلال العام الماضي ٢٩٦ فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٦٠ في القطاع و٣٦ في الضفة الغربية)، فيما أصيب ٣٢٨٧١ مواطناً في اعتداءات أقدم عليها الجيش والمستوطنون، إذ أصيب ٢٦٨٨٣ في قطاع غزة جلهم خلال قمع الجيش للتظاهرات السلمية على طول السلك الشائك، وأصيب ٥٩٨٨ آخرون في الضفة الغربية والقدس.[١٤] تجسّد هذه الأرقام أعلى مستوى من عدد الضحايا (شهداء ومصابين) منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام ٢٠١٤، ومن بين هؤلاء ما لا يقل عن ٥٧ شهيداً ونحو ٧ آلاف مصاب دون الثامنة عشرة من أعمارهم.

قتلت إسرائيل خلال العام الماضي ٢٩٦ فلسطينياً في الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٦٠ في القطاع و٣٦ في الضفة الغربية)، فيما أصيب ٣٢٨٧١ مواطناً.

كما وثّق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بين شهري كانون

الثانـي ونيسـان من العام الماضي، ٨٤ اعتداء نُسـب إلى المسـتوطنين، وتسـبب ٢٧ منها بإصابات بين الفلسـطينيين، فيما ألحق ٥٧ اعتداء أضراراً بالممتلكات. وبحسـب (أوتشـا)، ففي المتوسط الشهري «تشـكل هذه الإعتداءات أعلى مستوى من الحوادث المسجلة منذ نهاية العام ٢٠١٤، وتمثل زيادة تصل إلى ٥٠ و٦٢ في المائة بالمقارنة مع العامـين ٢٠١٧ و٢٠١٦ على التوالي».[١٥] وحتى منتصف كانون الأول ٢٠١٨، سـجلت ٤٨٢ واقعـة يمكـن تصنيفهـا كـ«أحـداث إرهابية يهودية إسـرائيلية» ضـد المواطنين الفلسـطينيين، ما يشـكل ارتفاعاً بمعدل ثلاثة اضعاف مقارنة مع العام ٢٠١٧، الذي سـجلت فيه ١٤٠ واقعة. تشـمل تلك الوقائع ضرب المدنيين؛ رشـق الحجارة؛ كتابات تحريضية؛ تخريباً في البيوت والسـيارات؛ وقطعاً للأشـجار في أراضٍ تعود ملكيتها لفلسطينيين.[١٦] ويترافق ذلك كلّه مع ارتفاع وتيرة السياسات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسـطينيين والتضييق عليهم؛ فمثلاً شـهدت مدينة الخليـل تصاعداً طردياً بين حدة اعتداءات المسـتوطنين وسياسـات الجيش ضد المدنيين، إذ منع الاحتلال رفع الأذان فـي المسـجد الابراهيمـي ٦٣١ مرة خلال العـام ٢٠١٨، ومارس بحقـه أكثر من ٤٨ انتهاكا.[١٧] وبتفصيل أدق، تم تسـجيل ٢٨٠ حادثة قَتَل فيها المسـتوطنون فلسطينيين أو أصابوهم بجروح، أو ألحقوا أضرارًا بالممتلكات الفلسطينية، مما شكّل زيادة بلغت ٧٧ فـي المائـة بالمقارنـة مع العـام ٢٠١٧. وطالت الأضرار التي ألحقها مسـتوطنون بالممتلكات الفلسطينية حوالى ٨,٠٠٠ شجرة و٦٢٠ مركبة.[١٨]

فـي المقابـل، زعم رئيس «الشـاباك» الإسـرائيلي، نـداف أرغمـان، أنه تم خلال العـام ٢٠١٨ إحباط ٤٨٠ عملية كان مزمعاً تنفيذها ضد أهداف إسـرائيلية.[١٩] كما شـهد العام ٢٠١٨ العديد من العمليات الفلسـطينية ضد أهداف إسرائيلية (الجيش والمسـتوطنين) في الضفة الغربية. وتنوعت هـذه العمليات بين الدهس وإطلاق النار والطعـن. غيـر أن الربع الأخير من السـنة شـهد ارتفاعاً في وتيرة تلـك العمليات. وبحسب معطيات الشاباك، فقد وقع في الضفة الغربية ٦٤ هجوماً نفذه فلسطينيون في آب، و٧٠ في أيلول، و٩٥ في تشرين الأول، و١١٤ في تشرين الثاني.[٢٠]

رغم ذلك، كانت ظاهرة «المقاوم المنفرد» أبرز ما طبع العمليات الفلسـطينية العام الماضـي خـلال عـام ٢٠١٨، وهـي ظاهرة لم تغب أساسـاً عن الضفـة الغربية منذ سـنوات، إلا أنّهـا كانت العام الماضي أكثـر «حرفية»، إن صحّ التعبير؛ إذ تجاوزت عامـل المفاجأة والعفوية الذي يسـتبق العملية وقدرة أجهزة الأمن الإسـرائيلية على التوقـع؛ إلى عامل القدرة على الانسـحاب والتخفّي بعد التنفيـذ، رغم البيئة الأمنية المعقّدة التي تضيق الخناق على كلّ من يريد الابتعاد عن أعين إسرائيل في الضفة،

وتجعل من ذلك مسـألة وقت؛ كما حصل مؤخراً، على سـبيل المثال، في حالة الشهيد عمـر أبـو ليلى، ابن الـ١٩ ربيعاً الذي قتل جندياً مسـلحاً أثنـاء مناوبته في موقعه بمستوطنة أرئيل، واغتنم سلاحه الذي قتل به مستوطناً آخر، قبل أن يلجأ إلى قرية عبوين شمال رام الله، حيث قتل بعد يوم من ذلك. وعلى غرار عملية أبو ليلى، كانت عمليـة قتل الحاخام رزيئل شـيبح قرب مسـتوطنة «جفات جلعـاد» في محيط نابلس خلال شـهر كانون الثاني، التي تمكّن منفذها أحمد جرار من الفرار أيضاً، قبل أن تغتالته القوات الإسـرائيلية بعد ذلك؛ وعملية مجمع «بركان» الاسـتيطاني الصناعي في تشرين الأول التي قتل فيها الشاب أشرف نعالوة من قرية شويكة قضاء طولكرم مسـتوطنين اثنين وأصاب ثالثاً، والتي كانت الأكثر تعقيداً بالنسبة لـ«الشاباك» حين لم يستطع الوصول إلى نعالوة إلا بعد ٦٦ يوماً من المطاردة؛ فضلاً عن عملية عوفر التـي أصيـب فيها سـبعة مسـتوطنين، وأعقبتها عمليـة «جفعات آسـاف» التي قتل فيها جنديان وأصيب ثالث بجروح خطيرة، واتهم الاحتلال فيها الشـقيقين؛ الشـهيد صالح البرغوثي، والأسير عاصم البرغوثي، من قرية كوبر قضاء رام الله. ومن أبرز العمليـات الأخـرى عملية الدهس التي نفذها الشـاب علاء راتـب وقتل فيها جنديين وأصاب ثالثاً قرب مستوطنة «ريحان» في منطقة جنين في آذار؛ وعملية الطعن التي نفذها الشـاب محمـد طارق وقتل خلالها مسـتوطناً وأصاب آخرين في مسـتوطنة «آدم» قرب رام الله في تموز.

مع نقل الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس؛ تصاعدت الأحداث الاحتجاجية في العاصمة، وتوترت الأجواء بشكل لافت في مواجهة القمع الشديد الذي مارسته سلطات الاحتلال تجاه أبناء المدينة الرافضين للقرار الأميركي.

ومع ذلك، فإن تقريراً للجيش يسـجل انخفاضاً بسـيطاً في العمليات الفلسطينية خـلال العـام ٢٠١٨ مقارنة بالسـنوات الأربـع الماضية؛ بواقع ٨٧ عمليـة في العام ٢٠١٨؛ أي أقل بعشر عمليات عن العام ٢٠١٧، فيما وصل تعداد العمليات في العام ٢٠١٦ إلى ١٦٩ وفي العام ٢٠١٥ إلى ٢١٩. وخلال تلك العمليات قتل ١٦ إسرائيلياً (سـبعة جنود وتسـعة مسـتوطنين)، في المقابل قتل عشرون في العام ٢٠١٧. إلا أن تعداد المصابين الإسـرائيليين في هذه العمليات كان مرتفعاً نسـبياً؛ فقد وصل إلى ١٩٩ جريحاً، وهو أكثر بثلاثين من تعداد الجرحى في العام ٢٠١٧. والملاحظ ارتفاع نسبة عمليات الطعن التي وصلت إلى ١٧ عملية مقارنة مع ٥ في العام ٢٠١٧، بينما سجل العام الماضي ٢٠٥٧ حادثة رشق حجارة وفق تقرير الجيش، الذي ادعى تنفيذ ٣١٧١ عملية اعتقال، وصادر ٤٠٦ بندقية، وأكثر من مليوني شيكل.[٢١]

٤. القدس: الصراع من المسجد الأقصى إلى الخان الأحمر

مـع نقل الولايات المتحدة سـفارتها إلى القدس؛ تصاعـدت الأحداث الاحتجاجية

في العاصمة، وتوترت الأجواء بشكل لافت في مواجهة القمع الشديد الذي مارسته سلطات الاحتلال تجاه أبناء المدينة الرافضين للقرار الأميركي. إزاء ذلك، سعت السلطة إلى فرض حضورها في العاصمة المهددة بالتهويد الكامل وبمصادرة هويتها الثقافية مع خطوة نقل السفارة، عبر ملاحقة الضالعين في ملف تسريب العقارات في المدينة، وهو ما تجسّد باستدراج عصام عقل من المدينة واعتقاله، قبل الإفراج عنه بموجب «اتفاق سري مع الولايات المتحدة» التي يحمل جنسيتها أيضاً. غير أن قضية عقل أخرجت الصراع الخفي على وجود السلطة وأذرعها في المدينة إلى العلن، إذ سارعت الشرطة الإسرائيلية على إثره لاعتقال محافظ القدس عدنان غيث – الذي اعتقلته أكثر من مرة خلال العام نفسه وفرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله وحرمته من الخروج من المدينة – إلى جانب قيادات أخرى من «فتح» وشبان قالت إنهم يعملون في الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

وتعرض المسجد الأقصى لحملة اقتحامات متكررة طوال العام، إذ قالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن قرابة ٣٠ ألف مستوطن اقتحموا المسجد خلال العام ٢٠١٨ بزيادة نسبتها ١٧٪ عما حدث في العام ٢٠١٧. كما واصلت سلطات الاحتلال منع إدخال مواد البناء لعمليات الترميم، مما يؤثر على المباني القديمة في المسجد الأقصى.[٢٢]

تعرض المسجد الأقصى لحملة اقتحامات متكررة طوال العام، إذ قالت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن قرابة ٣٠ ألف مستوطن اقتحموا المسجد خلال العام ٢٠١٨ بزيادة نسبتها ١٧٪ عما حدث في العام ٢٠١٧.

ويرصد تقرير أممي الواقع المرير الذي يعيشه سكان البلدة القديمة تحت وطأة التهجير، ومصادرة المنازل، والتهديدات من المستوطنين واعتداءاتهم، ونقل الملكية القسري إلى منظمات استيطانية بطرق شتى؛ منها رفع الدعاوى القضائية امام المحاكم الإسرائيلية، وتطبيق قانون حارس أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، والإخلاء القسري والحلول مكان السكان بدعم من الجيش.[٢٣] وتتبع سلطات الاحتلال سياسات شتى من أجل الضغط على المقدسيين وترحيلهم عن المدينة المقدسة، من خلال ما يطلق عليه التقرير الأممي «البيئة القسرية» الضاغطة على الحياة، والتي تشمل تزايد حدّة التوتر، والعنف والإعتقالات، وفرض القيود على التنقل والوصول، ولا سيما خلال الأعياد اليهودية، وتقليص مساحة الخصوصية بسبب تواجد حراس الأمن الشخصيين وانتشار كاميرات المراقبة.[٢٤]

ووفق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، فقد شهد العام ٢٠١٨ تزايداً في الاعتداءات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة في فلسطين بشكل عام، إذ بلغت قرابة ١٣٠٠ اعتداء وانتهاك شملت المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي ودور العبادة والمقامات.[٢٥] وسجل تقرير صادر عن الوزارة أن المسجد الاقصى انتهكت

قدسيّته ٣٧٦ مرة، وكشف عن ٢٥ مخططاً ومشروعاً تهويدياً، وأكثر من ٢٠ اعتداء وتدنيساً للمقابر والمساجد. وحذّر التقرير من أن المستوطنين باتوا يؤدون طقوسهم بشكل علني، وباتوا يتخذون جداراً للصلاة والبكاء داخله شمال صحن مسجد الصخرة، وهو ما يخشى التقرير الفلسطيني من أن يتم تحويله إلى حائط «مبكى» جديد داخل الأقصى. ويسجل التقرير أن «طواقم تابعة لما تسمى بلدية الاحتلال في القدس واصلت العمل على فتح فتحة كبوابة جديدة قرب باب العامود، والتي تستهدف معالم القدس التاريخية، وافتتحت ما تسمى عصابات «جبل المعبد»، «مذبحَ الهيكل»، قرب ساحة البراق، ليكون (المذبح) موقعاً لتقديم المستوطنين قرابينهم خلال الأعياد اليهودية. كما تم طرح العديد من مشاريع التهويد. كما أبعدت سلطات الاحتلال أكثر من ١٧٦ شخصاً عن المسجد الأقصى».[٢٦]

أيضاً استهدفت الحملات التهويدية المقدسات المسيحية، إذ طالبت وزيرة العدل الإسرائيلية أييليت شاكيد، بسن قانون يهدف إلى مصادرة أراض تابعة للكنيسة الأرثوذكسية في القدس، بادعاء «حماية» مبان يسكنها إسرائيليون. كما اعتدت شرطة الاحتلال على الرهبان الأقباط واعتقلت أحدهم خلال قمع وقفة نظمتها بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقدس في ساحة كنيسة القيامة، احتجاجاً على رفض الحكومة الإسرائيلية تنفيذ الكنيسة القبطية أعمال الترميم داخل دير السلطان القبطي.

استهدفت الحملات التهويدية المقدسات المسيحية، إذ طالبت وزيرة العدل الإسرائيلية أييليت شاكيد، بسن قانون يهدف إلى مصادرة أراض تابعة للكنيسة الأرثوذكسية في القدس، بادعاء "حماية" مبان يسكنها إسرائيليون.

تماهياً مع ذلك أيضاً، تسعى سلطات الاحتلال إلى تهويد الفضاء العام الفلسطيني؛ فقد اشتكى وزير الإسكان الإسرائيلي يوآف غالانت من كثرة قباب المساجد والصلبان المنصوبة فوق الكنائس والأديرة التي تعطي إسرائيل طابعاً إسلامياً أو مسيحياً، ولتغيير هذا الوضع، يخطط غالانت لنشر العشرات من أشكال نجمة داود في كافة أنحاء البلاد، التي تحمل اسم «وجه إسرائيل»، في نقاط بارزة، ليبدو خط الأفق «بمظهر يهودي». وجاء في خطة غالانت «إن من يمر في طول البلاد وعرضها، فمن المشكوك به أن يرى إشارات واضحة ذات طابع يهودي رسمي تؤكد على الطابع اليهودي للدولة، خلافاً لما هو متبع في دول أخرى».[٢٧]

إلا أن أبرز حالات الصدام بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال في العاصمة وقعت في قرية الخان الأحمر، شمال شرقي العاصمة، والتي تريد إسرائيل هدمها وترحيل سكانها، وهم ٢٠٠ فلسطيني من عرب الجهالين، بغية إكمال المخطط الذي يربط المستوطنات المحيطة بالقدس، وتحديداً «معاليه أدوميم» و«كفار أدوميم»، وبالتالي استكمال الحزام الاستيطاني حول المدينة وتوسيعه وصولاً إلى منطقة البحر الميت. والأهم أن هدم القرية وتوسيع الحزام الاستيطاني سيعني فصل شمال

الضفة الغربية عن جنوبها وعزل القدس عنها. لكن لم يستسلم سكان القرية للإنذار الإسـرائيلي، واسـتأنفوا أمام المحكمة العليا التي رفضت في ٥ أيلول اسـتئنافهم، وزعمـت أن القريـة مقامة علـى أراضٍ للدولة، وأن المنازل فيها بنيت بشـكل مخالف لقوانين التنظيم والبناء الإسرائيلية.

شكّل الصراع على بقاء الخان الأحمر جزءاً من البقاء الفلسطيني في العاصمة، إذ تم تنظيم حملات إسـناد للأهالي وتضامن معهم، شـهدت زيارات رسمية ودولية، وفي حالات كثيرة اشـتباكات مع الشرطة التي كانت تحاول إخلاء المكان. وامام كل ذلـك، شـهدت الأحداث في القرية جـزراً ومداً، وكادت في لحظـات كثيرة تصل إلى نقطة الانفجار.

وفي تشرين الأول، حذرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، من أن «التدمير الشامل للممتلكات دون ضرورة عسكرية، وتهجير السكان عنوة في أراضٍ محتلة، يشكلان جرائم حرب بموجب ميثاق روما (المعاهدة المؤسِسة للمحكمة الجنائية الدولية)»، في إشـارة إلى نية إسرائيل هدم الخان الأحمر. من جانبه، حذر المستشـار القضائي للحكومة الإسـرائيلية أفيخاي مندلبليت، من أن تهجير السكان بالقوة سـيمس بالمكانة الدولية لإسـرائيل، ويعرض الحكومة ووزراءها لشـكاوى في المحكمـة الجنائيـة الدولية فـي لاهاي. ولم تمـض أيام حتى قـررت الحكومة تأجيل انطـلاق الجرافـات إلى الخان، بيد أن نتنياهو أعـاد التأكيد على أن «القضية قضية وقت» وأن القرية ستتم إزالتها.[٢٨]

تصاعد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس خلال العام ٢٠١٨ بشكل لافت، وبزيادة واضحة للدرجة التي بات عندها المواطن الفلسطيني يعاني من وجود سلطتين تصادران حقوقه: سلطات الاحتلال وسلطة المستوطن ومؤسساته.

٥. الاستيطان: التركيز على المستوطنات المعزولة

تصاعد الاسـتيطان الإسـرائيلي في الضفة الغربية والقـدس خلال العام ٢٠١٨ بشكل لافت، وبزيادة واضحة للدرجة التي بات عندها المواطن الفلسطيني يعاني من وجود سـلطتين تصادران حقوقه: سلطات الاحتلال وسـلطة المستوطن ومؤسساته، كما يقول مركز دراسات الأرض، وهو ما يتيح وصف العام ٢٠١٨ بأنه عام تكريس الاسـتيطان،[٢٩] مفصلاً أن إسـرائيل هدمت خلال العام ٢٠١٨ حوالى ٤٥٠ مسـكناً ومنشـأة، وهددت بهدم ٥٨٠ مسـكناً ومنشـاة أخرى. كما تم الاعتداء على ١٤١٣٠ شـجرة، وتم الاستيلاء المباشـر على حوالى ٣٨٧٧ دونماً من الأراضي الفلسطينية. ويذكر التقرير أن حكومة الاحتلال اعلنت البدء بشرعنة ٦٦ بؤرة استيطانية من أصل ٢٥٠ بؤرة على طريق الشـرعنة. وينوّه إلى أن إسـرائيل تتحايل على الفلسـطينيين من خلال شراء العقارات والأراضي بالتزوير ومن خلال وسطاء دوليين وهميين.[٣٠]

ووفق إحصائيات مجلس المستوطنات الإسرائيلية، فقد ارتفع عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٣٪ خلال عام، ليصل إلى ٤٤٨٦٧٢ شخصاً في عام ٢٠١٨، ولا يشمل هذا بالطبع المستوطنين في القدس (انظر جدول ١).[٣١]

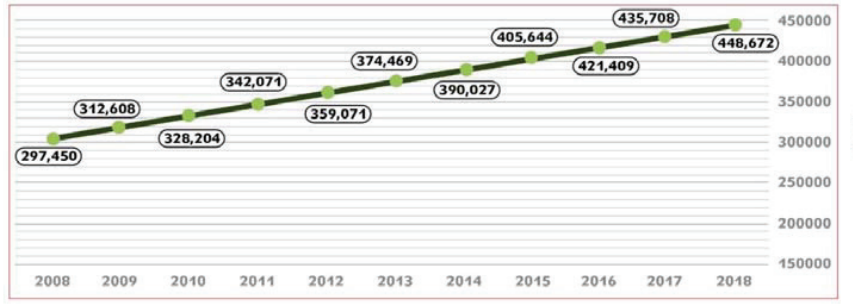

جدول رقم 1: تزايد عدد المستوطنين منذ 2008 حتى اليوم في الضفة الغربية بحسب مجلس المستوطنات

جدول رقم ١: تزايد عدد المستوطنين منذ ٢٠٠٨ حتى اليوم في الضفة الغربية بحسب (مجلس المستوطنات _يشع) الأعداد لا تشمل القدس[٣٢]

ويختلف هذا الرقم عن إحصائيات حركة السلام الآن التي تشير إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية دون القدس وصل عام ٢٠١٨ إلى حوالي ٤١٣٤٠٠ فيما وصل في القدس المحتلة عام ١٩٦٧ إلى ٢١٤,٧١٠ وبذلك يكون عدد المستوطنين حسب السلام الآن التي تعتمد في إحصائياتها على ما تنشره دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية ٦٢٨١١١٠.[٣٣]

وفق إحصائيات مجلس المستوطنات الإسرائيلية، فقد ارتفع عدد المستوطنين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة بنسبة ٣٪ خلال عام، ليصل إلى ٤٤٨٦٧٢ شخصاً في عام ٢٠١٨، ولا يشمل هذا بالطبع المستوطنين في القدس.

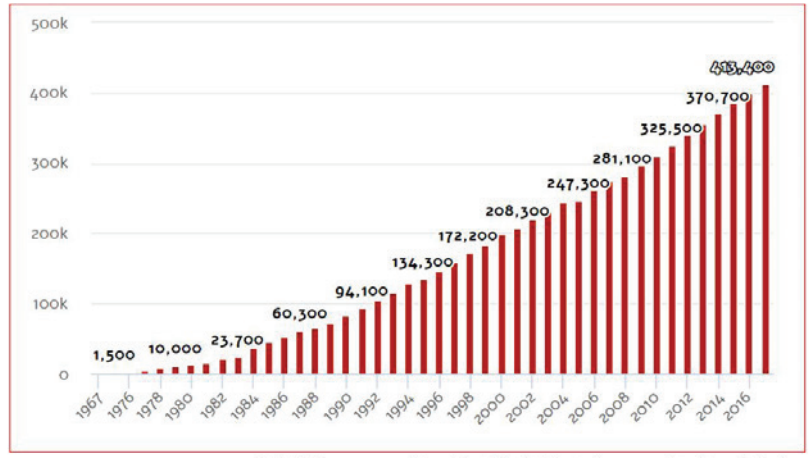

جدول رقم 2 عدد المستوطنين حسب السنوات في الضفة الغربية بدون القدس بحسب حركة السلام الان

جدول رقم ٢ عدد المستوطنين حسب السنوات

في الضفة الغربية بدون القدس بحسب حركة السلام الآن[٣٤]

وتشـير معطيات السـلام الأن إلى أنه تم عام ٢٠١٨ إقامة سـبع بؤر استيطانية جديـدة وهـو العدد الكبير منذ ٢٠٠٢ كما يظهر في الجـدول رقم ٣، ووفق معطيات السـلام الآن وصـل عـدد المسـتوطنات في ٢٠١٨ إلى ١٣٢مسـتوطنة وعـدد البؤر الاسـتيطانية ١٠٦، علمـا أن الفـارق بين البؤرة والمسـتوطنة هو فـارق فني محض مرتبط بأن الأولى تقام بخطط حكومية والثانية بدون موافقة وخطط حكومية.

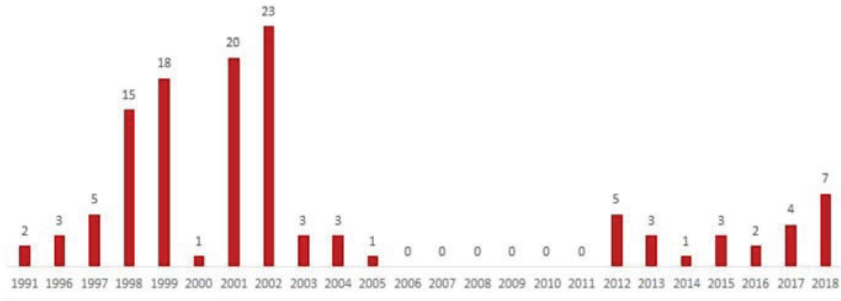

جدول رقم 3 عدد البؤر التي أقيمت في سنوات مختلفة حسب السلام الان

جدول رقم ٣ عدد البؤر التي أقيمت في سنوات مختلفة حسب السلام الآن.[٣٥]

واسـتمرت الحكومة الإسـرائيلية في ٢٠١٨ في البناء الاسـتيطاني وتصاعد ذلك باسـتمرار، ففي خلال الربع الأول من العام، أقدمت إسـرائيل على بناء ٢٩٧ وحدة اسـتيطانية، وبنـت ثلاثـة أضعاف ذلـك في الربـع الثاني، بواقـع ٧٩٤ وحدة. وفي المجمـل، فـإن النصـف الأول من العام ٢٠١٨ شـهد بناء ١٠٧٣ وحـدة مقابل ٨٧٠ وحدة في النصف الأول من العام ٢٠١٧ .[٣٦] وفي نيسـان، قالت تقارير إن الحكومة الإسـرائيلية رصدت ٤١٧ مليون شيكل للاستيطان في الأغوار خصوصا في منطقة البحر الميت.[٣٧]كما اسـتمرت إسـرائيل في العمل على تطوير مخططات اسـتيطانية إضافيـة، واجمالا عملت على دعم ٥٦١٨ وحدة ٨٣٪ منها موجودة في مسـتوطنات معزولة في عمق الضفة، وتمت الموافقة على خطط اسـتيطانية كبرى في مسـتوطنات في عمق الضفة حيث تمت الموافقة على بناء ٢١٢ وحدة في مستوطنة براخا و ١٢١ في مستوطنة يتسهار و١٥٢ وحدة في شافي شومرون و١٢٩ في افني حفتس وكلها بالقـرب مـن نابلـس وطولكرم، كما تمـت الموافقة على بناء ١٠٠ وحـدة في حلميش بالقرب من رام الله.[٣٨]

إلى جانب ذلك، عمل وزير التعليم نفتالي بينيت على تنفيذ مشروعين كبيرين في «جامعـة أريئيل»: الأول ـ إقامة ١٢ بنايـة جديدة «تخصص للبحث والتعليم»، بتكلفة

عمل وزير التعليم نفتالي بينيت على تنفيذ مشروعين كبيرين في "جامعة أريئيل": الأول ـ إقامة ١٢ بناية جديدة "تخصص للبحث والتعليم"، بتكلفة تبلغ ٤٠٠ مليون شيكل؛ والثاني إقامة كلية لتدريس الطب.

تبلـغ ٤٠٠ مليـون شـيكل؛ والثانـي إقامة كليـة لتدريس الطب (سـتكون كلية الطب السادسة في الجامعات الإسرائيلية)، وذلك بتكلفة تبلغ ٢٠ مليون شيكل.[٣٩]

على صعيد آخر، كانت مدينة الخليل، خلال النصف الثاني من العام، ساحة لحملة اسـتيطان مسـعورة تمثلت في مجموعة من القرارات التي تهدف لتعزيز الاستيطان في قلب البلدة القديمة، وتحديداً في شارع الشهداء؛ ففي ١٤ تشرين الأول خصصت الحكومة ٢١,٦ مليون شـيكل لضم ٣١ وحدة سـكنية للمجمع الاسـتيطاني، كما تم بعدها بيومين افتتاح مركز سـياحي اسـتيطاني في قلب المدنية. وفي شـهر تشرين الأول أعلن ليبرمان عن نية الحكومة بناء مجمع اسـتيطاني فوق المحلات في شـارع الشهداء لتوسيع التجمع الاستيطاني في المدينة.[٤٠]

وبحسـب تقرير لـ«أوتشـا»، فإن السـلطات الإسـرائيلية «تصنف نحو ١٨ بالمائة مـن أراضـي الضفـة الغربية، أو ما يقـرب من ٣٠ بالمائة من مسـاحة المنطقة (ج)، كمناطـق إطـلاق نـار لأغـراض التدريب العسـكري»، وهـي مناطق تـؤوي ٦,٢٠٠ فلسـطيني يعيشـون في ٣٨ تجمعاً بدوياً. ويشـير التقرير بتفصيل إلى ما تقوم به قـوات الاحتلال فيمـا يعرف بـ«منطقة إطـلاق النار 904A»، من تدريبات عسـكرية مكثفـة وأعمال ترويع وعنف تشـمل «إطلاق نار مباشـر على الممتلـكات والمواطنين، واسـتخدام الدبابـات والطائـرات خلال ذلك، وإرعـاب المواطنـين والتهجير المؤقت، وإلحاق الأضرار بالممتلكات، وتعطيل سبل الحياة، وفرض قيود جديدة على الوصول، وتزايد للنشاطات الاستيطانية وتهجير للسكان الأصليين».[٤١]

وبحسب تقرير لـ"أوتشا"، فإن السلطات الإسرائيلية "تصنف نحو ١٨ بالمائة من أراضي الضفة الغربية، أو ما يقرب من ٣٠ بالمائة من مساحة المنطقة (ج)، كمناطق إطلاق نار لأغراض التدريب العسكري"،

وهدمت قوات الاحتلال، خلال العام ٢٠١٨، أو صادرت، ٤٥٩ بيتاً للفلسـطينيين، منها ١٧٧ بيتاً في القدس الشرقية، و٢٧٢ بيتاً آخر في المناطق المصنفة (ج)، بحجة الافتقار إلى رخص بناء تصدرها سـلطات الاحتلال يكاد يكون من المسـتحيل على الفلسـطينيين الحصول عليها، وقد نتج عن ذلك تهجير ٤٧٢ فلسـطينياً، منهم ٢١٦ طفـلاً و١٢٧ امـرأة، فيما ما زال أكثر من ١٣,٠٠٠ أمر هـدم بانتظار تنفيذها، بما فيها ٤٠ أمرًا تستهدف المدارس في المناطق المصنفة (ج).[٤٢]

ختاماً، فإن النشاطات الاستيطانية توسعت بشكل لافت خلال العام٢٠١٨ ، وتكّزت النشـاطات أساسا على المسـتوطنات المعزولة التي يبدو أن الحكومة الإسرائيلية مع توسـيع البنـاء فيها تريـد تدريجياً أن تحولها إلى مسـتوطنات ثابتة، بحيث لا يمكن في إطار أي حل مسـتقبلي مع الفلسـطينيين التخلي عنها بسـهولة، أو أن مثل هذا التخلي لم يعد وارداً من أصله في ظل بحث إسـرائيل عن خيارات لا تشـمل الاتفاق مع الفلسطينيين.

٦. إجراءات وتحريض إسرائيليين

ترافقت كل هذه السياسات على الأرض مع جملة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، وقصدت من ورائها تقويض الوجود الفلسطيني والتضييق على الفلسطينيين وعلى سلطتهم.

ومع استمرار التوتر، رفعت إسرائيل من وتيرة انتقادها للسلطة الفلسطينية على أكثر من جبهة: من النقاش حول المنهاج الفلسطيني والحديث عن تبني تل أبيب لحملة للهجوم على محتويات المنهاج واتهامه بالتحريض؛ إلى تسليط الضوء على دفع السلطة الأموال لأهالي الشهداء والأسرى الذين تتهمهم إسرائيل بالقتل؛ إلى اتهام المسؤولين الفلسطينيين بمعادة السامية. ذلك تحديداً ما اتهم به نتنياهو الرئيس عباس في رده على خطابه أمام المجلس الوطني في نهاية نيسان ٢٠١٨، حين قال: «أبو مازن ألقى خطاباً آخر معادياً للسامية. زعم أنه تم اضطهاد وقتل يهود أوروبا ليس لأنهم كانوا يهوداً بل لأنهم عملوا في مجال الأموال والقروض بفائدة. إنه أطلق مرة أخرى أحقر الشعارات المعادية للسامية».[٤٣] ووسط القطيعة السياسية، لا يزال التعاون في المجال الأمني بين الطرفين على حاله، ضمن «إطار متناقض» لا تمانع إسرائيل العمل به مع السلطة، كما يرى تقرير إسرائيلي صادر عن «مركز بيغن – السادات».[٤٤]

لكن ذلك «القبول الضمني» بالعلاقة الإشكالية مع السلطة لم يمنع الحكومة الإسرائيلية من اتخاذ إجراءات «عقابية» ملموسة تجاهها في بعض الأحيان؛ من قبيل قرار وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أرئيل في كانون الأول وقف استيراد المنتجات الزراعية من الضفة الغربية التي تراوح بين ٢٨٠ إلى ٣٠٠ طن يومياً؛ وهو القرار الذي قابلته السلطة بالمثل بعد أيام. غير أن الإجراء العقابي الأبرز كان اقتطاع مخصصات الأسرى والجرحى من أموال المقاصة التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة، وهو ما ردّت عليه الأخيرة برفض استلام الأموال كلياً.

غير أن الجانب الأبرز في هذا التحريض كان الإجراءات والقوانين التي تبنتها الحكومة وهدفت إلى مواصلة التضييق على السلطة وعلى المواطن. فبغية مواصلة شرعنة الاستيطان وجعله أمرا واقعاً، ترافقاً مع تزايد حمأته، قدم حزب البيت اليهودي مشروع قانون يتيح السيطرة على قرى فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة تقع في المناطق المصنفة (ج)، ويُلزم مشروع القانون المسؤول عما تُسمى «أموال الغائبين» بالضفة بتخصيص مناطق ريفية لصالح لواء الاستيطان وتفويض اللواء بإدارة هذه الأراضي وتسجيل حقوقها.[٤٥] كما سن الكنيست قانوناً يتعلق بترسيخ

الاحتلال الإسـرائيلي، باقتراح من الوزيرة شاكيد، عن الحزب اليهودي أيضاً، حمل عنـوان «قانـون نقل الصلاحية للنظر في قرارات إدارية للسـلطات الإسـرائيلية في يهـودا والسـامرة مـن المحكمة العليا إلى محكمة للشـؤون المدنية فـي القدس»، بما يقتضي نظر الأخيرة في قضايا تتعلق بالتخطيط والبناء. ويسعى القانون إلى تشريع الاسـتمرار فـي فرض القانون الإسـرائيلي على الضفة الغربيـة المحتلة. وكما يقول معارضون للقانون، فإنه جزء لا يتجزأ من محاولة الضم الخفية التي تنفذها الحكومة الإسرائيلية. كما تمت المصادقة النهائية على قانون يمنع «جهات خارجية تنشط ضد الجيش الإسرائيلي» في المؤسسات التعليمية.[٤٦]

وكمـا بينـت منظمة «بتسـيلم»، فإنه في يـوم ١٧ حزيران الحالـي دخل إلى حيز التنفيذ الأمر العسـكري الجديد رقم ١٧٩٧ الذي يمنع الفلسـطينيّين من أيّ إمكانية للاعتـراض على أوامر هـدم أصدرتها الإدارة المدنية ضد مبـانٍ جديدة، وأكدت أن ذلـك يعني أنّ إسـرائيل تسـتطيع منذ الآن هدم منازلهم فـوراً دون اعطائهم فرصة للمراجعـة القضائية.[٤٧] أيضاً تقدم وزير التعليم نفتالي بينيت بمشـروع قانون جديد يقضي بإلغاء «مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة» وفرض القانون الإسرائيلي على «المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية» في الضفة الغربية.

بموازاة ذلك، فإن القرار الإسـرائيلي باقتطاع ما تدفعه السـلطة للأسـرى وذوي الشـهداء من أموال المقاصة غالباً سـيظل القضية الأبرز والأكثر تأثيراً على السلطة فـي حـال اسـتمرار تنفيذه فـي المسـتقبل المنظور، بعـد أن صادقت الهيئـة العامة للكنيسـت، في تموز، بالقراءتين الثانية والثالثة، على مشـروع قانون، أقرته الحكومة لاحقـاً فـي شـباط ٢٠١٩؛ ينص على تجميد دفـع قيمة مخصصات ذوي الشـهداء والأسرى والجرحى الفلسطينيين، وذلك من خلال خصم هذه المخصصات من أموال الضرائـب. فـي المقابل، لوّحت السـلطة بأنها سـتتوجه لمحكمـة الجنايات أو لمجلس الأمن لوقف عملية النهب تلك،[٤٨] ورفضت أن تستلم أموال المقاصة منقوصة.

وفـي ١٩ كانون الأول، صادق الكنيسـت الإسـرائيلي، بالقـراءة التمهيدية، على مشـروع قانون طرد عائلات منفذي العمليات بأغلبية ٦٩ مؤيداً مقابل ٣٨ معارضاً. ويهـدف القانـون المقتـرح إلى تمكين جيش الاحتلال الإسـرائيلي مـن طرد عائلات فلسـطينية من مكان سـكناها في الضفة الغربية، بادعاء أن أحد أفراد العائلة نفذ عملية مسلحة. وبإمكان السلطات طرد أقرباء من الدرجة الأولى لمنفذ عملية قُتل فيها إسـرائيلي إلى خارج منطقة سـكناهم في الضفة، وذلك خلال سـبعة أيام؛ أي حتى قبل استكمال الإجراءات القضائية ضد المشتبه بتنفيذ عملية.[٤٩]

غير أن أكثر التشـريعات الإسـرائيلية إثارة للجدل، وربما أخطرها على الإطلاق، كان مـا عـرف بـ«قانـون القومية»، الذي أقره الكنيسـت يوم ١٧ تمـوز ٢٠١٨، وهو القانون الذي يشـكل نقطة فارقة في شـرعنة نظام الفصل العنصري في إسـرائيل. القانون الذي صوّت لصالحه ٦٢ عضواً وعارضه ٥٥ آخرون، تحت مسمّى «قانون أسـاس: إسـرائيل الدولة القومية للشـعب اليهودي»؛ (حول القانون انظر/ي فصل الفلسطينيون في إسرائيل والفصل الحزبي)

٧. المواقف الفلسطينية

إزاء كل ذلـك، تركـزت المواقف الفلسـطينية علـى مجابهة تداعيات قـرار ترامب ومحاصرة مفاعيله، خاصة في ظل سـعي دول أخرى لنقل سـفارتها إلى القدس، إذ عملـت القيادة الفلسـطينية علـى محاولة منع تلك الدول من تنفيـذ وعودها، وآخرها تلـك التي أطلقها الرئيس البرازيلي اليميني الجديد، غابيير بولسـونارو، خلال حملته الانتخابيـة، وما زال يتمسـك بها إلى اليوم، إضافة إلى رئيسـة الـوزراء الرومانية، التـي يحـول رئيس البلاد حتى الآن دون رغبتها في نقل سـفارة بلادها إلى القدس. أما الاتجاه الآخر الذي سـارت فيه الجهود الفلسـطينية، فكان التأكيد على ضرورة إطـلاق عملية السـلام بآلية دولية جديدة بعيداً عـن الرعاية الأميركية الحصرية. ذلك ما عبّر عنه الرئيس عباس بشكل مباشر خلال كلمة له أمام مجلس الأمن الدولي في العشـرين من شـباط ٢٠١٨، حين دعا لعقد مؤتمر دولي وتشـكيل آلية دولية متعددة الأطراف تسـاعد الجانبين في المفاوضات، إلى جانب تطبيق مبادرة السلام العربية، ووقف جميع الأعمال أحادية الجانب، كما أعاد التأكيد على ضرورة قبول فلسـطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة.

تركزت المواقف الفلسطينية على مجابهة تداعيات قرار ترامب ومحاصرة مفاعيله، خاصة في ظل سعي دول أخرى لنقل سفارتها إلى القدس.

غيـر أن المواقـف الفلسـطينية الأكثر حدة ذهبـت نحو إعادة تعريـف العلاقة مع إسـرائيل، والتوصيـات بخصوص مسـتقبل الاتفاقيات الموقعة معهـا، وبالذات تلك المتعلقة بالتنسـيق الأمني وبروتوكول باريس الاقتصادي، وقد صدرت تلك المواقف، غيـر الملزمة، عن اجتماعـات عديدة عقدتها الأطر المرجعيـة لمنظمة التحرير، خاصة المجلسين الوطني والمركزي.

ذلك ما تضمّنه البيان الختامي للمجلس الوطني في دورته الجديدة، التي انعقدت بين الـ٣٠ نيسـان والثالث من أيار، مسـلطاً الضوء على الخطوات السياسـية التي يجـب أن تتبعها القيادة الفلسـطينية لمواجهة إسـرائيل، التـي أكد المجلس أن علاقة الشـعب الفلسـطيني بها «هي علاقة تقـوم على الصراع بين شـعبنا ودولته الواقعة

تحت الاحتلال، وبين قوة الاحتلال»، ودعا انطلاقاً من ذلك الموقف إلى إعادة النظر في كافة الالتزامات المتعارضة مع ذلك.[٥٠] كما أعلن المجلس أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات، لم تعد قائمة، وأن الهدف المباشر للفلسطينيين هو استقلال دولة فلسطين، ما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة. وطلب من القيادة الفلسطينية السعي إلى تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين من خلال: مواصلة العمل وفق خطة منهجية لتوسيع دائرة الاعتراف بدولة فلسطين من قبل الدول التي لم تعترف بها بعد، وخصوصا الدول المؤثرة في القرار الدولي؛ ومن أجل نيل العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، إضافة إلى تقديم طلبات الانضمام إلى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة واللجوء إلى أدوات القانون الدولي كافة من أجل محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها، وخصوصا التنفيذ الفوري لقرار إحالة جرائم الحرب الإسرائيلية إلى المحكمة الجنائية الدولية وتعجيل فتح تحقيق قضائي لمحاسبة ومعاقبة المسؤولين عنها، فضلاً عن استمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأعاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير، الذي عقد دورتين لمناقشة العلاقة مع إسرائيل ومستقبل السلطة، التأكيد على توصيات المجلس الوطني ذاتها. ففي دورته التاسعة والعشرين، التي حملت شعار «الانتقال من السلطة إلى الدولة»، تبنّى المجلس التعريف ذاته للعلاقة مع إسرائيل بوصفها «علاقة شعب مع دولة تحتله وبالتالي هي علاقة صراع». وكذا أعاد المجلس في الدورة الثلاثين التأكيد على أن الهدف المباشر للشعب الفلسطيني «يتمثل بإنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية والتمسك بضمان حق شعبنا في تقرير المصير والعودة استناداً للقرار الأممي ١٩٤».

كما قرر المجلس المركزي «إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية كافة تجاه اتفاقاتها مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، وفي مقدمة ذلك تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية ووقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة، والانفكاك الاقتصادي، على اعتبار أن المرحلة الانتقالية، بما فيها اتفاق باريس، لم تعد قائمة، وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة».

وفي تنفيذ عملي للتوجهات الفلسطينية، سلّمت السلطة الفلسطينية طلب إحالة

ملفـي الاسـتيطان وجرائم الحـرب لمحكمة الجنايـات الدولية خـلال اجتماع وزير الخارجية د. رياض المالكي بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا. وطالب المالكي المحكمة الجنائية بتحمل واجباتها تجاه العدالة والمساءلة، باعتبارها الجهة المختصة بالتحقيق في الجرائم المستمرة والمرتبطة بنظام الاستيطان وملاحقة المجرمـين المسـؤولين عن ارتـكاب هـذه الجرائم، إذ تشـكل منظومة الاسـتيطان الإسرائيلية أكبر خطر على حياة الفلسطينيين، ومصادر رزقهم، وحقوقهم الوطنية.[٥١]

٨. غزة: من مسيرات العودة إلى تأجيل المواجهة

استحوذت غزة والوضع فيها على جزء كبير من الخطاب الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٨، خصوصا مع تنظيم مسـيرات العودة الأسـبوعية على طول السلك الحدودي الفاصل بين غزة وإسـرائيل جهة الشـرق، وبعد ذلك المسير البحري شمال القطاع. يمكن ملاحظة أن مستقبل غزة كجزء من الحل مع السلطة الفلسطينية، ضمن عملية السـلام بالمفهـوم المتعارف عليه، لـم يعد قائماً بالقوّة ذاتها التـي كان موجوداً فيها في النقاش الإسرائيلي الداخلي، مع غياب أفق الحل الشامل مع الفلسطينيين، ومع تراجـع فـرص إحداث اختراق فـي هذا الاتجاه، والنزوع الإسـرائيلي لفرض حلول مـن طـرف واحد تضمن تحقيـق المصالح الأمنية الإسـرائيلية في الضفـة الغربية. بـل علـى العكس من ذلـك، لم تظهر غزة في التصورات السياسـية الإسـرائيلية إلا منفـردة، بوصفهـا ذات مصير منفصل عن الضفة الغربية والقدس. لذلك فإن الطرح الإسرائيلي حول غزة لم يبارح واقع الانقسام القائم، جغرافياً وسياسياً، بينها وبين الضفة؛ بل سعى إلى ترسيخه. والواقع في غزة مركب في اتجاهين: أوضاع إنسانية صعبة لا يمكن لإسـرائيل أن تتنصّل من المسؤولية عنها؛ وقوة عسكرية على الأرض تمثّلها الفصائل الفلسـطينية التي لا يمكن لإسرائيل أيضاً أن تنكر خطرها المحدق، لا سـيما في حال اشـتعلت جبهة الشـمال. وقد أصبح ذلك الواقع أكثر تركيباً خلال أحـداث العـام ٢٠١٨ عبر ربط الجهات الفلسـطينية المتنفذة فـي غزة بين الأوضاع الإنسـانية الصعبـة وتحسـينها وبين التصعيـد على طول الحدود مـن خلال ما بات يعرف بمسيرات العودة.

يـمكـن مـلاحـظـة أن مستقبل غـزة كجزء من الحل مع السلطة الفلسطينية، ضمن عملية السلام بالمفهوم المتعارف عليه، لم يـعـد قـائـمـاً بـالـقـوّة ذاتـهـا التي كـان مـوجـوداً فيها فـي النقاش الإسرائيلي الداخلي.

ووفق إحصائيات نشـرتها الهيئة الوطنية العليا لمسـيرات العـودة؛ فخلال الفترة مـن انطلاقـة تلك المسـيرات فـي ٣٠ آذار ٢٠١٨ حتـى ١١ كانـون الثاني ٢٠١٩، قتلت قوات الاحتلال الإسـرائيلية ٢٤٦ فلسـطينياً منهم ٤٤ طفلاً، و٦ إناث، و٢ من الصحافيـين، و٨ مـن ذوي الإعاقة، و٣ من المسـعفين الطبيين، فيما أصيب أكثر من

٢٦١٠٠ متظاهـر، منهـم ١٣٧٠٠ مصاب تم التعامل معهم في المستشـفيات، ٥٠٠ بينهم إصابتهم خطيرة، و٦١٠٠ متوسـطة، و٧١٠٠ طفيفة. ومن بين المصابين ٤٩٠ من الطواقم الطبية، و٢٧٠ من الصحافيين، و٤٣٠٠ طفل، و٢٢١٠ سيدة. وكما تقول الهيئة، فقد تعمدت قوات الاحتلال الإسـرائيلي اسـتخدام القوة المفرطة والمميتة في معرض تعاملها مع المشـاركين في مسـيرات العودة من الشـباب والأطفال والنساء وكبار السن، وتعمدت أيضاً استهداف الطواقم الطبية والصحافيين.[٥٢]

مع اسـتمرار المسـيرات بشكل أسبوعي، ومع ما باتت تشـكله من تهديد لسكان «مسـتوطنات غـلاف غـزة»، خصوصا مـع إطلاق حمـلات البالونـات الحارقة التي كانت تسـقط على حقول المزارعين داخل المسـتوطنات وتكبدهم خسـائر كبيرة، إلى جانـب التهديدات المرافقة لذلك؛ بات سـؤال الأمن ومقـدرة الجيش على التعامل مع تلـك الأوضـاع السـؤال الكبير في أوسـاط الحكومة والجيش، إذ لـم ينجح رد فعله العنيـف، الـذي وصل في ذكرى النكبة إلى قتل أكثر من سـتين فلسـطينياً، في كبح جمـاح المتظاهريـن، وفـي بعض الحـالات كان الجيش يتحدث عـن محاولات لقص السـلك الشائك والتسلل إلى داخل مستوطنات الغلاف. اختلفت الأوضاع في قطاع غـزة تبعـاً لذلك، فالتهديدات سـابقاً تركزت على الأنفاق والخشـية من وصولها إلى عمـق المسـتوطنات، إلى جانب فرص التصعيد العسـكري وإطـلاق الصواريخ؛ لكن للمرة الأولى منذ سـيطرة حماس على قطاع غزة، تجد إسـرائيل نفسـها أمام آلاف المتظاهريـن الذيـن يتوافدون في كل جمعة بالآلاف، أسـلحتهم الإطارات المشـتعلة والحجارة والبالونات الحارقة.

يـمكـن الـقـول إن الـمسـتـوى السياسي والأمـنـي الإسرائيلي أدخـل هذا العام معالجة جديدة تمثلت في منح بعض التسهيلات، من خلال تخفيف الحصار والسماح بإدخال أموال للقطاع، مقابل ضمان الهدوء على الحدود.

وطوال السنوات الماضية، تباينت المعالجات الإسرائيلية لما يجري في قطاع غزة، بين التدخل المباشر الذي قاد إلى ٣ حروب كبيرة طاحنة دفع المدنيون ثمنها الأكبر، وبـين الحصـار الاقتصـادي المنهج والمدروس عبـر التحكم في المعابـر. لكن يمكن القول إن المستوى السياسي والأمني أدخل هذا العام معالجة جديدة تمثلت في منح بعض التسهيلات، من خلال تخفيف الحصار والسماح بإدخال أموال للقطاع، مقابل ضمان الهدوء على الحدود. التفاهمات التي كانت تتم بواسطة السفير القطري محمد العمـادي كانـت تقتضي أن يتراجع المتظاهرون مئات الأمتار عن السـلك الحدودي، وأن يتم وقف البالونات الحارقة، مقابل أن تسمح إسرائيل بإدخال ١٥ مليون دولار شـهري تقوم حمـاس بإنفاقها على موظفيهـا وعلى الحـالات الاجتماعية المحتاجة. وهـو الاتفـاق الذي دفع بليبرمان لمغـادرة الحكومة، بعد أن أبدى معارضة شـديدة لـه واعتبره مسـاومة على أمن إسـرائيل؛ تلك المغـادرة التي بدأ معهـا الحديث عن

انتخابات إسرائيلية مبكرة، والتي أعلن عنها بالفعل بعد نحو شهر من ذلك.

وبحسب دراسة صادرة عن مركز دراسات الأمن القومي في إسرائيل، فقد تمثّلت أهداف إسرائيل تجاه غزة في التالي: تحقيق الهدوء والاستقرار الأمني وعدم حدوث توترات ومواجهة عسكرية؛ تحسين الوضع الإنساني في القطاع؛ رفع مسؤولية إسرائيل عن غزة؛ مواصلة الالتزام المصري تجاه غزة في مجال تثبيت التهدئة وتحقيق الأمن؛ الحفاظ على التزام مالي عربي ودولي من أجل تحسين الوضع الإنساني في القطاع. وبالقدر الذي يجب فيه على إسرائيل أن تسعى من أجل تحقيق الهدوء، ومن ثمّ عدم الانجرار إلى مواجهة مسلحة، فإن هدف كل سياساتها في غزة، وبالتعاون مع الفاعلين في الإقليم والمجتمع الدولي، يجب أن يكون وقف تسلح حركة حماس، إذ تعتقد الدراسة أن هذا قد يكون شرطاً مقابل تحسين الوضع الإنساني.[٥٣]

وتقترح الدراسة ذاتها أن على إسرائيل أن تقسم خطواتها تجاه غزة إلى خطوات قصيرة المدى، وتشمل تحسين واقع الصادرات من غزة وتوسيع مناطق الصيد والسماح بالعمالة في إسرائيل وتزويد الطاقة لقطاع الصحة ومعالجة مياه المجاري وتطوير واقع الزراعة؛ وخطوات على المدى البعيد، وتشمل تطوير قطاع الطاقة ومساعدة دولية لتطوير الصناعة وتحسين واقع المياه وربط قطاع غزة بخط سكة حديد مع ميناء أسدود، وربما تطوير استخراج الغاز من حقول غزة. ويبقى الشرط الأساس هو ربط أي مساعدات بالالتزام من قبل حماس.[٥٤]

تباينت الآراء في إسرائيل حول جدوى الترتيبات القطرية بين من رأى فيها شراء مؤقتاً للهدوء، ومن رأى فيها ضرورة من أجل الحفاظ على أمن المواطنين.

في العموم، تباينت الآراء في إسرائيل حول جدوى الترتيبات القطرية ومدى فرص نجاحها بين من رأى فيها شراء مؤقتاً للهدوء، ومن رأى فيها ضرورة من أجل الحفاظ على أمن المواطنين. ويشّخص يعقوب لافين، من معهد «بيغن – السادات»، تلك الحالة بالقول: «ما يحدث ليس الحل، بل هو مسكن للألم وليس مضاداً حيوياً يقضي على المشكلة»،[٥٥] بينما يذهب زميله في المعهد، هيلي فريسخ، إلى اعتبار أن «التنازلات الإنسانية لن تخفض مستوى العنف بل ستزيده».[٥٦] وبشكل عام، فإن الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة تعاني من تعدد الأهداف والمهام مع استمرار مسيرات العودة، كما تقول دراسة حول أهم التحديات التي تواجه رئيس الأركان الجديد.[٥٧]

لكن مسيرات العودة ذات الطابع المدني السلمي، وما واكبها من ترتيبات متسارعة بحثاً عن تفاهمات، لم يمنعا من انفجار الوضع العسكري بين فترة وأخرى، وقد تجسّد ذلك في أكثر من مناسبة أبرزها:

١. تصعيد ٣٠ أيار: قصفت إسرائيل ٣٥ هدفاً في غزة، فيما أطلقت الفصائل الفلسطينية ٧٠ صاروخاً على أهداف في إسرائيل، بينما أعلن الجيش الإسرائيلي إنه اكتشف نفقاً طوله ٩٠٠ متر يعبر من غزة إلى داخل إسرائيل.

٢. تصعيد ٨ و٩ آب: قصفت الطائرات الإسرائيلية ١٥٠ موقعاً في غزة، منها مركز المسحال الثقافي، أحد أهم المؤسسات الثقافية في القطاع، وقتلت الغارات الإسرائيلية ثلاثة مواطنين بينهم شاب وسيدة حامل وطفلتها، وأصيب ١٢ آخرون، فيما أطلقت الفصائل الفلسطينية ١٨٠ صاروخاً تجاه أهداف إسرائيلية.

٣. تصعيد ٢٧ تشرين الأول: قصفت إسرائيل ٨٧ هدفاً في قطاع غزة منها بناية سكنية من أربعة طوابق، فيما قالت إن ٣٤ قذيفة تم إطلاقها من القطاع على أهداف إسرائيلية.

٤. التصعيد الأخطر الذي كاد أن ينزلق إلى مواجهة أوسع دام يومين خلال ١٢ و١٣ تشرين الثاني، بعد اكتشاف الأمن في غزة مجموعة إسرائيلية خاصة كانت بصدد تنفيذ مهمة سرية شرق خانيونس. قتل خلال الاشتباك الذي دار على أحد الحواجز ضابط إسرائيلي، واستشهد ٦ فلسطينيين. نفذت الطائرات الإسرائيلية ١٥٠ غارة قصفت خلالها ٨٠ مؤسسة وبناية، منها مبنى فضائية الأقصى التابع لحماس. وفي المجمل، استشهد أربعة عشر فلسطينياً خلال التصعيد الأعنف طوال العام. في المقابل أطلقت الفصائل الفلسطينية قرابة ٥٠٠ صاروخ وقذيفة على أهداف داخل إسرائيل.

صحيح أن التقديرات الأمنية الإسرائيلية تعتبر أن حماس غير معنية بمواجهة شاملة مع إسرائيل، لكن لا يمكن للأخيرة إلا أن تنظر بقلق إلى مقدرة التنظيمات في غزة على إطلاق ٥٠٠ صاروخ خلال يومين.

في التصعيد الأخير، نجحت الجهود المصرية والقطرية في احتواء الأمر، وتم إدخال الدفعة المالية القطرية الجديدة وفق ترتيبات متفق عليها مع الوسيط القطري، الأمر الذي اعتبره ليبرمان وآخرون انتصاراً لحماس.

صحيح أن التقديرات الأمنية الإسرائيلية تعتبر أن حماس غير معنية بمواجهة شاملة مع إسرائيل، لكن لا يمكن للأخيرة إلا أن تنظر بقلق إلى مقدرة التنظيمات في غزة على إطلاق ٥٠٠ صاروخ خلال يومين.[٥٨] بدأت مثل هذه التقديرات تطغى مع موجة التصعيد في تشرين الثاني؛ وبات أصحابها أكثر قناعة بأن الحل الوحيد في غزة عسكري، إذ لا يوجد حل سياسي، لأن استمرار حماس في امتلاك تلك الأسلحة يعني أن المواجهة الشاملة مؤجلة ولم تحسم، وهذا من وجهة نظر هيلي فريسخ (سبق ذكره) ليس في مصلحة إسرائيل.[٥٩]

ووفق تقرير للجيش، فإن القوات الإسرائيلية، خلال عام ٢٠١٨، نفذت ٨٦٥ ضربة ضد أهداف فلسطينية، فيما أطلق الفلسطينيون قرابة ١٠٠٠ قذيفة باتجاه إسرائيل

سـقط ٤٥ منها في مناطق مأهولة، وتم اعتراض ٢٠٠ عبر القبة الحديدية. كما أتم جيش الاحتلال بناء ٢٧ كيلومتراً من الجدار السفلي تحت الأرض لمنع حفر الأنفاق على طول الحدود مع غزة، وأعلن عن هدم ١٥ نفقاً، منها واحد تحت البحر.[٦٠]

الجانب الكامن وراء كل ذلك كان ما بات يطلق عليه «تآكل» قوة الردع الإسرائيلي في غزة، ليس ذلك لأن حماس تمكّنت من كسر التوازن الاستراتيجي القائم على تلك الجبهة؛ بل لأن الردع لم يعد هو محدد العلاقة مع حماس، وتلك قناعة بدأ يعبّر عنها بعض المراقبين في إسرائيل بعد مواجهة تشرين الأول ٢٠١٨: تراجعت أهمية الردع في هذه المرحلة، وصار الاحتواء هو المهم، بينما تبقى إسرائيل، بشكل عام، بحاجة للتأسيس لردع حاسم دون أن تنزلق لمواجهة شاملة، كما توصي دراسة إسرائيلية.[٦١] يشـير ما جرى في مواجهات تشـرين الثاني إلى أن إسـرائيل لم يعد لديها الكثير لتفعله حيال السـلاح الفلسـطيني في غزة إلا الدخول في حرب شاملة، وهذه في ظل أولويات الجبهة الشـمالية، والترسـانة الإيرانية حول دمشـق، لم تعد تتصدر جدول الأولويـات. بـل إن ضمـان صمت غزة في حال حدوث أي تصعيد في الشـمال يبدو أولويـة إسـرائيلية. ومن هنا يمكن مثلاً فهم التسـهيلات الماليـة القطرية، وتلك التي يوفرها مكتب مبعوث الأمين العام نيكولاي ملادينوف. بل إن إسرائيل في الكثير من مواسم التصعيد اتهمت دمشق وطهران بالوقوف خلفه؛ خصوصا تلك الجولات التي انفردت حركة الجهاد الإسلامي في التصدي لها، مثل تصعيد تشرين الأول ٢٠١٨.

يشير ما جرى في مواجهات تشرين الثاني إلى أن إسرائيل لم يعد لديها الكثير لتفعله حيال السلاح الفلسطيني في غزة إلا الدخول في حرب شاملة.

ومـع ذلك، تقترح دراسـة إسـرائيلية أن أي ترتيبات تتم مع غـزة يجب ألا تكون على حسـاب حل الدولتين المسـتقبلي بل ممهدة له. وتحذّر الدراسة من أن «الحكومة الإسرائيلية إذا اختارت أن تستجيب للقنبلة الموقوتة في غزة بمجرد اتفاقيات مؤقتة وسـطحية مـع حماس، دون البحث عن حـل طويل الأمد، فـإن كل الترتيبات المؤقتة سـتقود دائمـاً إلـى المربـع الأول»، ومن ثمّ فإن نجـاح المحادثات مـع حماس، كما تسـتنتج الدراسـة، يجب أن يكون جزءاً من هدف بعيد المدى يتمثل في تحقيق حل الدولتين.[٦٢]

ختامـاً، فـإن مسـتقبل قطـاع غزة في ظـل الانقسـام الفلسـطيني وتعثر جهود المصالحة سـيظل عالقاً في النقاش الإسرائيلي. توحي أحداث وتطورات الوضع في العام ٢٠١٨ التي تكشـف تعدد المعالجات الإسـرائيلية وفق التطورات الميدانية، بأن إسـرائيل لم تقرر ما إذا كانت ترى مصلحتها في تحويل الواقع الحالي إلى دولتين فلسطينيتين أو أن يعود قطاع غزة إلى السلطة. يجب على إسرائيل أن تنهي اللعبة؛ إمـا فصـل غزة بالكامـل عن الضفة أو عودتها إلى السـلطة، كما يقترح الباحث في

مركـز «بيغن– الســادات» جوناثون أرئيـل، الذي يوصي بتطوير إســتراتيجية تقوم على التعاون مع ما يسـميها «الدول السـنية المعتدلة» لبناء تحالف واقعي يدعم هذه التوجهـات. ولكن في حال قـررت الدفع باتجاه خيار الفصل؛ فعليها أن تضمن نزع سلاح حماس، ولو جزئياً، قبل تقديم المعونات.[٦٣]

٩. الرؤى الإسرائيلية تجاه الصراع

ترتكـز السياسـة الإسـرائيلية في التعاطي مـع الواقع الفلسـطيني على الفصل شـبه التـام بـين ما تقـوم به فـي الضفة الغربيـة وبين مـا تتبعه من سياسـات في قطـاع غـزة، تطلب ذلك، مـن ضمن أمور أخرى كثيرة، تحييد السـلطة قدر الإمكان عـن كل التسـهيلات التي تقدمها إسـرائيل لغـزة، ومحاولة فتح قنوات عبر وسـطاء إقليميـين ودوليـين مع الحركة. يسـتمر الوضع في الضفة الغربيـة على ما هو عليه، إذ تواصـل إسـرائيل سياسـاتها من مصـادرة وبناء، وتعمل في الوقت نفسـه على التنكيل بالفلسـطينيين لصالح المستوطنين. في الوقت نفسه، تقدم تسهيلات مباشرة ومشـروطة تشمل تحسين حياتهم وتخفيف بعض الصعوبات عنهم. كل ذلك دون أي أثمان سياسية بسبب توقف العملية السلمية. في المقابل، فإن الوضع في غزة يتطلب معالجة مختلفة تقتضي وجود قنوات لإيصال رسائل لحماس، وعقد بعض التفاهمات عبـر الوسـطاء معها. ما يجري على الأرض في تلـك العلاقة مع حماس عكَس قبول حكـم حمـاس في المنطقة، أو التكيف معها، والبحث عن طرق للتفاوض، ولو بشـكل غير مباشر. غير أن إسرائيل، بالهدوء الذي تشتريه في غزة والتسهيلات التي تقدمها للنـاس بـين الفينة والأخرى في الضفة، لا تحل الأزمة، فهي بحاجة للعمل الجاد وفق رؤية شاملة، وعدم الاكتفاء بردة الفعل كما تقول دراسة إسرائيلية.[٦٤]

ترتكز السياسة الإسرائيلية في التعاطي مع الواقع الفلسطيني على الفصل شبه التام بين ما تقوم به في الضفة الغربية وبين ما تتبعه من سياسات في قطاع غزة.

وتقترح الدراسـة أنه على إسـرائيل أن تعيـد النظر في مقاربتها الإسـتراتيجية القائمة على الفصل بين سياسـاتها في غزة وسياسـاتها في الضفة الغربية، وتذكّر فـي هـذا الإطـار بأنه على الرغـم من محاولة إسـرائيل تقديم تسـهيلات لغزة عبر وسـطاء إقليميين ودوليين مقابل الهدوء مع حماس، فإن الكثير من الشركاء الدوليين لا يوافقون على التدخل في غزة دون موافقة السـلطة، كما أن التفاهمات مع حماس مسّـت مكانة السـلطة في الضفة. والسـؤال الأهم الذي تطرحه الدراسة يدور حول مقـدرة إسـرائيل علـى التكيف مـع تآكل قدرتهـا على الردع ضد حمـاس، إذ ربما سـتصبح حماس قـادرة على الانتفاع من الهدوء والاسـتقرار في غزة فيما تواصل المبـادرة لعمليـات في الضفة الغربية. من جانب آخر، ترى الدراسـة أنه بينما يمكن

لإسرائيل المراوحة بين أكثر من خيار على الساحة الفلسطينية غير السلطة، شريكها التقليـدي في عملية السـلام، فإن هذا الأمر يبقـى مقلقاً، «لأنه حتى اللحظة لا يمكن الاعتماد على الاتفاقات التي تتم مع حماس». وعلى الرغم من أن إسرائيل تعتقد أنها يمكن أن تتعامل وتدير أزمة على جبهتين فلسـطينيتين منفصلتين واحدة في الضفة والأخرى في غزة، فإن السـؤال الذي تدعو الدراسـة لإجابة حاسمة عليه: هل يمكن تحييـد حماس عـن الفعل في الضفة الغربيـة؟ وتترك إجابة مفتوحـة على الهامش: الأحداث الأخيرة هناك أثبتت أن نشطاء الحركة لا يريدون ذلك.[٦٥]

بناء على ذلك، ترى الدراسـة أن إسـتراتيجية إسرائيل يجب أن ترتكز على جملة من المحددات:

١. حرية عمل الجيش في كافة المناطق ولكن مع تقليل الاحتكاك مع المواطنين.

٢. مواصلة التعاون مع السلطة الفلسطينية.

٣. عدم إغلاق الأفق السياسـي والاسـتعداد للحوار مع السـلطة للوصول لاتفاقيات انتقالية.

٤. التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية لإعادة إعمار غزة مع التأكيد أن هذا يجب أن يتم بالتعاون مع السلطة.

اعتمدت إسرائيل ضمن أمور أخرى كثيرة، تحييد السلطة قدر الإمكان عن كل التسهيلات التي تقدمها لغزة.

أيضاً، يمكن ملاحظة تصاعد الدعاوى التي تطالب بتحسين السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي التعامل مع السلطة، حتى لا تنزلق الأمور وتتدهور ميدانياً وتتفكك السلطة وتكون لذلك تبعات جسيمة على الأمن الإسرائيلي. يترافق هذا مع تزايد المقترحات الإسـرائيلية بوجوب تبني إسـرائيل خططاً أحادية تقود إلى حصولها على النتائج المرغوبة من أي حوار مع الفلسطينيين دون أن تكون رهينـة الموقـف الفلسـطيني. وكما يقترح عامـوس يدلين، فإن نافـذة الفرص كبيرة بالنسـبة لإسرائيل؛ فالسلطة ضعيفة ولا تستطيع اتخاذ الكثير لمنعها، إلى جانب أن العداء لإسرائيل في الدول العربية والشرق الأوسط قد تضعضع.[٦٦]

وتقترح دراسـة إسـتراتيجية أن على إسـرائيل أن تطور وتخلق قـدرات تزودها بفـرص الرد على السـيناريوهات المختلفـة ضمن جملة من المعطيـات الثابتة، أولها أن لا حـل لمشـكلة غـزة وهذا يتطلب اسـتجلاب الدعـم الإقليمي والدولي لتحسـين الأوضـاع الإنسـانية فـي غزة وتخفيف الحصـار، وثانيها، على الرغم من مسـتوى العلاقة غير الجيد مع السلطة، فيجب على إسرائيل أن تتمسك بالسلام كمكون ضمن سـياقات سياسـاتها الأمنية. فغزة قد تصبح كياناً مسـتقلاً ضمن سياقات مختلفة: مسـتقل ومنفصل عن الضفة وعن السـلطة. وتنصح الدراسة إزاء ذلك وللحفاظ على

السلام كمكون ضمن سياساتها وتصرفاتها الأمنية أن على إسرائيل أن تقوم بخطوات أحادية ومنسقة للفصل عن الفلسطينيين تمّكن إسرائيل من الحفاظ على مصالحها وتطور واقعهم. لا يجب ترك الفلسطينيين يضعون «فيتو» على عملية السلام واستمراريتها. إن مثل هذه الخطوات التي تعزز فصل الفلسطينيين تمنع حل الدولة الواحدة وفي الوقت نفسه تترك الباب مفتوحا أمام فرص تحقيق حل الدولتين ولكن ليس على الطريقة الفلسطينية. أهم شيء أن تظل السلطة مستقرة وتقوم إسرائيل على الرغم من عدم وجود اتفاق بتلك الخطوات. بكلمة أخرى فإن ما تقترحه الدراسة هو فرض حل على الفلسطينيين يكون مكونه واقعين مختلفين، واحد في غزة والثاني في الضفة.[٦٧]

يقترح مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في تقريره السنوي للعام ٢٠١٩ تبني خطة إستراتيجية متعددة المسارات للعلاقات الفلسطينية.

وتشرح دراسة أخرى أنه يمكن العمل وفق خطة محكمة من قبل إسرائيل تسعى لتخفيف حدة التوتر في الضفة الغربية دون الحاجة لوجود مفاوضات مع الفلسطينيين، وذلك من شأنه أن يسهم في المستقبل بدفع الحوار السياسي إذا كان ثمّة توجهات حياله. بكلمة أخرى، على إسرائيل أن تتخذ خطوات تهدف إلى تعزيز السلطة وتوسيع صلاحياتها دون أن يكون ذلك عبر التفاوض السياسي لأن البديل لانهيار السلطة قد يكون حل الدولة الواحدة. وتشمل هذه الخطوات (١) تقييد البناء في المناطق المصنفة «ج»، (٢) القيام بخطوات أحادية منسقة تهدف إلى توسيع سلطات السلطة الفلسطينية من خلال تحويل مسؤوليات جديدة لها وفق الاتفاقيات السابقة والغاية هي إعادة ترتيب الأوضاع في المناطق (ج)، (٣) خطوات متفق عليها عبر توقيع اتفاقيات محددة حول البناء والبنية التحتية والخدمات.[٦٨]

وليس بعيداً عن ذلك، يقترح مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في تقريره السنوي للعام ٢٠١٩ تبني خطة إستراتيجية متعددة المسارات للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، يكون أساسها سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الضفة الغربية، بمعني أن غزة والقدس ليستا ضمن تلك الخطة، وجوهرها تحرير السياسات الإسرائيلية من الاعتراض الفلسطيني، إذ «لا يجوز رهن كل شيء بموافقة الفلسطينيين»، وهدفها الأهم هو «دولة ذات أغلبية يهودية، دولة ديمقراطية، دولة آمنة». تقترح الخطة ضرورة تعزيز مصالح إسرائيل السياسية والأمنية والمناطقية في الضفة الغربية استباقاً لأي اتفاقيات قد تتم مع الفلسطينيين، والتأكيد على نوايا إسرائيل لدفع الفصل السياسي والجغرافي عن الفلسطينيين، ودفع السياقات المعززة لحل الدولتين، وتحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي دون الحاجة لعملية سياسية ثنائية.[٦٩] يجب أن يضمن ذلك، كما يقترح التقرير ذاته، حرية عمل القوات الإسرائيلية

عاموس يدلين:
ما يمكننا فعله هو منح الفلسطينيين أقل من دولة، على قرابة ٦٥٪ من الضفة الغربية، بلا جيش حقيقي حر التصرف، فيما تواصل إسرائيل السيطرة على المجال الجوي للضفة.

فـي الضفة الغربية، وتخفيف الاحتكاك مع المواطنين الفلسـطينيين، وتعزيز التعاون الأمني مع قوى الأمن الفلسطينية على قاعدة «كلما عملوا أكثر نتدخل أقل»، فضلاً عن تحسـين البنية التحتية الفلسـطينية، وتبني سياسـة بناء مختلفة تشمل مواصلة البناء في التجمعات الاسـتيطانية وتجميد البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة في وسط التجمعات الفلسطينية.[٧٠]

يقـول عامـوس يدلين في مقابلة مـع موقع «تايمز أوف إسـرائيل»: «لا يمكن لنا أن ننتظر المسـيح الفلسـطيني أن يأتي ويصنع سلاماً معنا، لأن هذا لن يحدث، ولن ننتظر المسيح اليهودي الذي سيمنحنا أغلبية يهودية واضحة بين نهر الأردن والبحر المتوسـط؛ علينا أن نقوم بذلك بأنفسـنا. ما يمكننا فعله هو منح الفلسطينيين أقل من دولة، بمعني كيانية فلسـطينية متجانسـة تحت قيادة السـلطة علـى قرابة ٦٥٪ من الضفة الغربية، بلا جيش حقيقي حر التصرف، فيما تواصل إسرائيل السيطرة على المجال الجوي للضفة. بالنسبة لإسرائيل، عليها أن تتبع نموذج «الواز» (Waz) حيث هناك أكثر من طريق للوصول للهدف، إذا لم ينجح إحداها، ننتقل إلى الأخرى.»[٧١]

وبعـد فحـص مجموعة مختارة من السـيناريوهات المسـتقبلية المحتملـة والبديلة بالنسبة إلى إسرائيل، بهدف تحصين المصلحة العليا في المحافظة على «دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة، وأخلاقية»، خلص الباحث في مركز دراسـات الأمن القومي أودي ديكل إلى ضرورة تغيير الاتجاه والبدء فوراً بخطوات انفصال تبلور بصورة مسؤولة، وبالتدريج، واقع كيانين سياسيين منفصلين – إسرائيل وفلسطين.[٧٢]

من جانب آخر، يطرح خبير عسـكري إسـرائيلي أن هناك تغيراً كبيراً في مفهوم الحرب وطريقتها، إذ بات إشـراك السـكان المدنيين في الأوقات المعاصرة جزءاً من تكتيـكات الجماعات المسـلحة لتعقيد المواجهة التقليديـة على الجيوش. وغزة وجنوب لبنـان تبـدوان مثالين واضحـين على ذلك، كما يزعم غرشـون هكوهـن. يقول: «في حالة حدوث انسـحاب إسـرائيلي، فان منظمات الإرهاب سـتجعل منازل المواطنين العرب في (يهودا والسامرة) ميادين قتال، من خلال تلغيم الشوارع وجعلها مخازن للصواريخ. وعليه فإن الوضع الحالي بالذات، حيث يوجد اسـتيطان إسـرائيلي في عمق الضفة الغربية، يجلب منفعة سياسية وأمنية كثيرة».[٧٣]

ومـع حمّى الانتخابات والصراع بين اليمين واليسـار لخص غيورا آيلند توجهات الحل مع الفلسـطينيين بالنسـبة لألوان الطيف السياسـي الإسرائيلي وحصرها في ستة توجهات: التوجه الأول يعتقد أن الحل الوحيد يكمن في دولة واحدة بحيث تضم إسـرائيل الضفة الغربية، وإذا ما تم تجاهل غزة فسـتكون لليهود أغلبية ديمغرافية؛

التوجـه الثانـي يتمثل في ضم المناطق (ج) وترك بقية الفلسـطينيين يديرون حياتهم بأنفسـهم مدنياً؛ التوجه الثالث يعتمد على إدارة الصراع دون الحاجة لحله؛ التوجه الرابع وهو الحل الإقليمي القائم على ضرورة حل دائم للمشـكلة الفلسـطينية، ولكن ليس على أسـاس المبدأ البسـيط للدولتـين، فمبدأ الدولتين يقوم على أسـاس أربعة افتراضـات: يجـب حل النزاع في المسـاحة التي بين البحر والنهـر، ويجب أن تقوم دولة فلسـطينية ذات سـيادة، وغزة والضفة جزء من كيان سياسـي واحد، والحدود بين إسـرائيل وفلسـطين تقوم على خطوط ٦٧ مع تعديلات طفيفة، وهي افتراضات يرى آيلند أنها «ليسـت صحيحة بالضرورة»، مشـيراً إلى حلّـين بديلين: الأول يقوم على أساس تبادل أراضٍ خماسي بين إسرائيل، مصر، الأردن، فلسطين، السعودية، والثانـي علـى إقامة اتحاد فيدرالي بين الأردن والضفة الغربية؛ أما التوجه الخامس فيتمثـل بخطـة رئيس الوزراء الإسـرائيلي السـابق، إيهود أولمـرت، المعروف بخطة الانطـواء، التـي ترتكز على ضـرورة إنهاء الاحتلال، من خـلال إخلاء معظم مناطق الضفة الغربية، والانسحاب إلى خط الجدار الأمني ومواصلة الاحتفاظ بغور الأردن؛ والتوجـه السـادس يؤيد المفاوضات من أجـل الوصول إلى تسـوية دائمة الآن على أساس مبدأ الدولتين.[٧٤]

توجد هيمنة لخطاب فرض الحل من طرف إسرائيل دون إغلاق نافذة الفـرص: بمعنى توجه إسرائيل لمواصلة سياساتها في الضفة الغربية بما يؤّمن مخرجات نهائية تتوافق مع مصالحها.

إجمال

بناء على ما سـبق، يمكن ملاحظة هيمنة خطاب فرض الحل من طرف إسـرائيل دون إغـلاق نافـذة الفـرص: بمعنى توجه إسـرائيل لمواصلة سياسـاتها في الضفة الغربيـة بمـا يؤّمن مخرجات نهائيـة تتوافق مع مصالحهـا دون أن تفعل ذلك برغبة التصادم مع الفلسطينيين، بل يمكن استخدام ما ينتج من واقع لتمكين الفلسطينيين خـارج المناطـق (ج) مـن حكم أنفسـهم، حتـى وإن كان هـذا دون التوافـق معهم. باختصار تأمين المصالح الإسرائيلية وحده سيفرض واقعاً جديداً على الفلسطينيين ليتعاطوا معه. فغاية إسـرائيل هي الاحتفاظ بالمسـتوطنات (ربما التنازل عن بعض البـؤر النائيـة) وضم المناطق خلـف الجدار وضمان عدم وجود حـدود لأي كيان أو تجمع فلسطيني على طول منطقة الأغوار. السائد في النقاش السياسي والأكاديمي الإسـرائيلي أن إسـرائيل يمكن أن تحقق كل ذلك دون موافقة السـلطة لأنها ليست بحاجـة لتلـك الموافقة من الأسـاس، وعليه يجـب أن تدفع هذا الحـل قدماً. القضية الأخرى التي باتت شـائعة في الخطاب الإسـرائيلي أن غزة لم تعد جزءاً من النقاش العـام حـول الحل مع الفلسـطينيين. وعلى الرغم من أن البعـض يقترح ضرورة أن

تنظر إسـرائيل بذات العين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفهما مكوني الكيان الفلسـطيني، إلا أن الفكرة السـائدة هي أن غزة لها مصير تقرره الأحداث الميدانية مع حماس، وبالتالي لم تعد جزءاً من الهاجس العام في العلاقة مع الفلسطينيين.

المفارقة اللافتة هي أن غياب الفلسـطيني في الخطاب العام الإسـرائيلي بوصفه جزءًا رئيسـيًا من التسـوية، رافقه غياب تام لفكرة التسوية من أساسها في الخطاب السياسـي الإسـرائيلي الرسـمي، إذ لـم تعد تظهـر إلا في الإشـارات المبهمة التي يصدرها الساسة الإسرائيليون بين الوقت والآخر عن علاقاتهم المتقدمة ببعض الدول العربية، وعن «سلام إقليمي لا يمر عبر الفلسطينيين»، ضمن ما يعرف بصفقة القرن، التي ينسج مستشار الرئيس الأميركي وصهره، جاريد كوشنر، ومبعوثه إلى الشرق الأوسط، جيسون غرينبلات، خيوطها في الخفاء ضمن جولات متكررة في المنطقة لا تشمل الأراضي الفلسطينية. إزاء ذلك، يغيب الشكل المحدد للحل، بينما يتبلور أكثر فأكثر الشـكل المحدد لما لا يمكن أن يكون الحلّ: لا اسـتقلال حقيقياً للفلسـطينيين ضمن دولة ذات سـيادة، ولا وجود لهم على طول الحدود الشـرقية، كما أن القدس التي باتت بعض دول العالم تنقل سـفاراتها لها، على الأقل بلدتها القديمة، أصبحت خـارج النقـاش، ومعها قضية اللاجئين التي حاولت الولايـات المتّحدة تصفيتها على مرأى العالم من خلال وقف تمويل «الأونروا» والسـعي لشلّ نشاطها بالكامل. الأمر اليوم لا يشبه التصرف الأحادي الذي تبنّته إسرائيل في غزة وقبلها في جنوب لبنان؛ بل تحديد شكل الحل الذي سيتركه الإسرائيليون خلفهم للفلسطينيين.

الأمـر اليـوم لا يـشبه التـصرف الأحـادي الذي تبنّته إسرائيل في غزة وقبلها في جنوب لبنان؛ بل يـجري تحديد شكل الحـل الـذي سيتركه الإسرائيليون خلفهم للفلسطينيين.

فـي خضـم ذلك كله، يبقى من غير المؤكد أن تتغير حالة الجمود الحالية في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين سياسياً، بل يمكن توقع أن تقود حالة الجمود تلك، مع غياب أي أفق للحل، سوى الأفق الذي ترسمه إسرائيل، إلى المزيد من التدهور على الأرض، في ظل سـعى سـلطات الاحتلال إلى الاستمرار في توسـيع المشروع الاستيطاني، وفـي ظل حمى التشـريعات التي يقدمها اليمين للمسـاس بالوجود الفلسـطيني في الضفة الغربية، وتقويض فعالية السلطة على الأرض.

الهوامش

1 Shine, sima and Zimmt, Raz, "Iran: Facing a Year of Decisions and Changes", in Kurz, Anat and Brom, Shlomo, (edt), Strategic Survey for Israel 2018-2019, INSS, Tel Aviv, pp.11-30.

2 Litvak , Meir, Landau, Emily B., Kam, Ephraim, Iran in a Changing Strategic Environment, Memorandum No. 173, INSS, Tel-Aviv, March 2018.

3 https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5379286,00.html

4 https://www.israelhayom.co.il/article/600709

5 https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-675732

6 https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%B6-%D9%8A%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A/

7 https://www.timesofisrael.com/full-text-of-netanyahus-speech-at-the-opening-of-the-us-embassy-in-jerusalem/

8 https://www.maannews.net/Content.aspx?id=969464

9 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/-%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%B5%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-/1037830

10 https://www.mako.co.il/news-military/israel-q2_2018/Article-aae231653006361004.htm?sCh=e037f6f25b-c49110&pId=1053994317

١١ «تفاصيل جديدة لـ«صفقة القرن» والسلطة تتمسك بالقدس الشرقية»، الجزيرة، ٢٠١٩/١/١٧

12 Landau, Noa, "After Trump Meeting, Netanyahu Backs Palestinian State Under Israeli Security Control", Haaretz, 27/9/2018.

١٣ إدانات عربية وغربية لاعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، موقع فرانس ٢٤، ٢٠١٧/١٢/٦. https://goo.gl/ULJ2aT

14 https://www.ochaopt.org/ar/content/protection-civilians-report-1-14-january-2019

15 https://www.ochaopt.org/ar/content/increase-settler-violence-during-first-four-months-2018-1

16 Harel, Amos, "Israeli 'Jewish Terror' Incidents Targeting Palestinians Tripled in 2018", Haaretz, 6.1.2019.

17 http://pnn.ps/news/391814

18 https://www.ochaopt.org/ar/content/2018-more-casualties-and-food-insecurity-less-funding-humanitarian-aid-1

19 https://m.knesset.gov.il/News/PressReleases/pages/press06.11.18a.aspx

٢٠ تصعيد في الضفة: الاحتلال يحاول فهم العمليات الأخيرة»، عرب٤٨، ٢٠١٨/١٢/١٣.

21 https://www.timesofisrael.com/idf-sees-drop-in-west-bank-terror-attacks-for-4th-consecutive-year/

22 https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/01/03/1205827.html#ixzz5egbWSLxS

23 https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-impact-settlements-palestinian-neighbourhoods-east-jerusalem-evictions-and-1

٢٤ السابق.

25 http://pnn.ps/news/391814

٢٦ المصدر السابق.

27 https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5206348,00.html

28 https://www.timesofisrael.com/netanyahu-reassures-faction-bedouin-village-will-be-destroyed-very-soon/

٢٩ «عام ٢٠١٨ – عام تكريس الاستيطان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧»، مركز دراسات الأرض، بيان صحافي، ٢٠١٨/١٢/٣١.

٣٠ المصدر السابق.

31 http://www.myesha.org.il/?CategoryID=335&ArticleID=9165

٣٢ المصدر السابق.

33 http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population

34 http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population

35 http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population

36 http://peacenow.org.il/category/settlements

٣٧ تقرير: حكومة الاحتلال ترصد ٤١٧ مليون شيكل للاستيطان بالأغوار»، عرب٤٨، ٢٠١٨/٤/٢١.

38 http://peacenow.org.il/plans-approved-december-2018

٣٩ سلامة، سليم، «خطوة أخرى في حملة «الضمّ الزاحف» وبسط السيادة الإسرائيلية الكاملة على المناطق الفلسطينية!»، المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، ٦ آذار، ٢٠١٨.

40 http://peacenow.org.il/en/government-announces-support-for-new-hebron-settler-compound

41 https://www.ochaopt.org/ar/content/palestinian-communities-risk-forcible-transfer-case-eastern-nablus-firing-zone-1

42 https://www.ochaopt.org/ar/content/2018-more-casualties-and-food-insecurity-less-funding-humanitari-

an-aid-1

43 https://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/Pages/Israel-Abbas.aspx

44 Frisch, Hillel, "Israel and Abbas: Security Cooperation + Terrorism", BESA Center Perspectives Paper No. 1,057, January 7, 2019.

٤٥ « «مشـروع قانـون إسـرائيلي للسـيطرة علـى قـرى فلسـطينية بالضفـة»، ٢٠١٨/١٢/٢٤. http://www.24fm.ps/ar/news/1545657399

٤٦ انظر/ي تقرير مركز مدار حول القوانين والتشـريعات العنصرية خلال الدورة ال٢٠ للكنيسـت الإسـرائيلي على الرابط التالي:
https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%7;D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019

47 https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/20180614_last_veil_disguising_west_bank_planning_policy_lifted

٤٨ تقرير مركز مدار حول القوانين والتشريعات العنصرية خلال الدورة ال٢٠ للكنيست الإسرائيلي على الرابط التالي:
https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019

٤٩ « تقرير مركز مدار حول القوانين والتشريعات العنصرية خلال الدورة ال٢٠ للكنيست الإسرائيلي على الرابط التالي:
https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/8142-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8020-%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-7-%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D8%B1-2015-1-%D9%83%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2019

٥٠ انظر نص البيان الختامي على الرابط التالي: http://www.maannews.net/Content.aspx?id=948323

51 http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=44504

٥٢ بيان صحافي صادر عن الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار، غزة، ٢٠١٩/١/١١.

53 Dekel, Udi," Israel Policy towards the Gaza Strip", in Kurz, Anat, Dekel, Udi and Berti, Benedetta, (edt) The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out, INSS, Tel Aviv, 2018, pp113-126.

54 Dekel, Udi, Kurz, Anat, Strategic Overview – The Reconstruction of the Gaza Strip: A Critical Imperative, INSS, Tel Aviv, 2017. Tel Aviv: INSS, 2017.

55 Lappin, Yaakov, "Hamas-Israel Truce Would Be "Painkiller, not Antibiotic", BESA Center Perspectives Paper No. 917, August 9, 2018.

56 Frisch, Hillel, "Humanitarian Concessions Will Not Reduce Hamas Violence. Here is the Evidence", BESA Center Perspectives Paper No. 952, September 18, 2018.

57 Dekel, Udi," Israel Policy towards the Gaza Strip", in Kurz, Anat, Dekel, Udi and Berti, Benedetta, (edt) The Crisis of the Gaza Strip: A Way Out, INSS, Tel Aviv, 2018, pp113-126.Yaldin, Brun and Dekel, ibid.

58 Dekel, ibid.

59 Frisch, Hillel, "There Is No Political Solution for Gaza, BESA Center Perspectives Paper No. 1,000, November 7, 2018.

60 https://www.timesofisrael.com/idf-sees-drop-in-west-bank-terror-attacks-for-4th-consecutive-year/

61 Bouchnik-Chen, Raphael G., "Deterrence Is Not Everything", BESA Center Perspectives Paper No. 1,035, December 13, 2018

62 "Keys to Resolving the Gaza Crisis", Molad: the Center for the renewal of Israeli democracy, 25.10.2018 http://www.molad.org/en/articles/gaza-keys.

63 Ariel, Jonathan, "Israel Must Make a Decision on Gaza", BESA Center Perspectives Paper No. 1,001, November 9, 2018.

64 Michael, Kobi, Dekel, Udi, "The Escalation in the West Bank: The Need for a Change in Israeli Strategy and Policy", INSS Insight No. 1117, December 18, 2018.

٦٥. السابق

66 http://www.inss.org.il/article/interview-amos-yadlin/

67 Dekel, Udi, and Michael, Kobi, Scenarios in the Israeli-Palestinian Arena- Strategic Challenges and Possible Re-

sponse, The Institute for National Security Studies, December 2018.
68 Schneider, Yaron, "Expanding PA Authority and Institutions as an Outline for a Political Process: Israeli and Palestinian Perspectives", Strategic Assessment, Volume 21, No. 3, November 2018.
69 Kurz, Anat and Brom, Shlomo, (edt), Strategic Survey for Israel 2018-2019, INSS, Tel Aviv
70 https://www.inss.org.il/inss-plan-political-security-framework-israeli-palestinian-arena/
71 https://www.timesofisrael.com/proposal-would-split-israel-from-palestinians-but-dont-call-it-a-peace-plan/
٧٢ ديكل، أدوي، «ثمّة سبيل لوقف الانزلاق إلى الدولة الواحدة»، واي نت، ٢٠١٩/١/٢٧.
73 Hacohen, Gershon, "The Two Major Strategic Turning Points of 2018", BESA Center Perspectives Paper No. 1,046, December 25, 2018.
٧٤ آيلند، غيورا، «اليمين واليسار: ستّ رؤى لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني»، يديعوت، ٢٠١٩/١/٩.